99

خليل إبراهيم الطيّار

الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا

دراسات استراتيجية



[...]ات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا

خليل إبراهيم الطيّار

العدد 99

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2004
ISSN 1682-1203
ISBN 9948-00-626-7

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي :
دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص . ب 4567، أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6423776 - 9712 +
فاكس : 6428844 - 9712 +

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
pubdis@ecssr.com
website: http://www.ecssr.ac.ae
http://www.ecssr.com

المحتويات

مقدمة	7
أولاً: مفهوم العلمانية وتطبيقاته في الدولة العثمانية	9
ثانياً: العلمانية الكمالية (صراع بين الدين والدولة، وقمع الدولة للدين)	12
ثالثاً: العلمانية في ظل المرحلة الأولى لتعدد الأحزاب (1946 ـ 1960)	27
رابعاً: العلمانية في ظل انقلابات عسكرية ثلاثة وتعددية حزبية قلقة (1960 ـ 1980)	35
خامساً: تطور الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا (1980 ـ 2003)	44
الخاتمة	70
الهوامش	75
نبذة عن المؤلف	95

مقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مفهوم العلمانية، وتطبيقاته في تركيا، والمعاني والأدوار التي مر بها، والصراع بين العلمانية والإسلام، وتطورات هذا الصراع منذ القرن التاسع عشر وحتى الوقت الراهن.

بداية من المفيد الإشارة إلى أن مصطلح "العلمانية" هو ترجمة عربية للكلمتين الفرنسيتين (Laicite) و(Secularite)، وكذلك للكلمة الإنجليزية (Secularism). وتترجم معاجم اللغات "العلمانية" بمعنيين آخرين هما "دنيوية" و"زمنية".

إن مفهوم العلمانية في الغرب أريد به بصورة عامة فصل الدولة عن المعتقدات الدينية التي يؤمن بها الناس، أو بعبارة أخرى «فصل الدين عن الدولة». [1]

فكيف انتقل مفهوم العلمانية إلى الدولة العثمانية أولاً؟ وكيف جرى تطبيقه بعد إلغاء السلطنة والخلافة في عامي 1922 ـ 1924؟ وما هو دور الجيش التركي في فرض العلمانية على البلاد بالقوة، وبقائه حامياً للنظام العلماني حتى اليوم؟ وما هي أوجه الصراع وتطوراته بين القوى العلمانية وبين القوى الإسلامية؟ ولماذا برزت القوى والأحزاب الإسلامية في تركيا من جديد، على الرغم من القمع الحكومي الذي مورس ضدها؟ وكيف نمت تلك القوى والأحزاب الإسلامية في ظل النظام العلماني؟ وهل "العلمانية التركية" تشبه "العلمانية الغربية" أم أنها تختلف عنها؟

هذه الأسئلة وغيرها هي ما ستحاول الدراسة الإجابة عنها. والفرضية الأساسية التي يحاول البحث إثباتها: أن "العلمانية التركية" تختلف عن "العلمانية الغربية"، ففي حين فهمت العلمانية في الغرب بمعاني فصل الدين عن الدولة، وضمان الدولة الحرية الدينية للأفراد، وعدم تدخلها في شؤون العبادة، وتوفير المساواة لكل المواطنين أمام القانون، وعدم إرغام الناس على السير في نهج مناهض للدين،[2] فإن "العلمانية التركية" فهمت بالإضافة إلى فصل الدين عن الدولة، بمعان "معادية للدين"، ومحاولة إزالة الموروث الديني والثقافي والحضاري للبلاد؛ ما أدى إلى خلق صراع اتخذ وجوهاً عديدة بين العلمانية والإسلام، ومازال قائماً حتى اليوم.

وستثبت الدراسة أيضاً أن العلمانية التركية لم تمتزج بالأفكار الديمقراطية كما حصل في الغرب، حيث يجري احترام مشاعر الإنسان، ولا يحاسب المرء على آرائه، بما في ذلك آراؤه الدينية، ويسمح بتشكيل "أحزاب ديمقراطية مسيحية"، فعلى العكس من ذلك يحاسب السياسيون في تركيا على إبداء آراء دينية، ويحاكمون، ويجري سجنهم، وتحل أحزابهم مثلما حصل لحزب النظام الوطني، وحزب السلامة الوطني، وحزب الرفاه، وحزب الفضيلة، فضلاً عن تدخل الجيش التركي من وراء الستار في السياسة، وقيامه بالانقلابات العسكرية، وحل البرلمان المنتخب انتخاباً ديمقراطياً من قبل الشعب.

وأخيراً ستثبت الدراسة فشل كل الجهود التي بذلها النظام العلماني التركي من أجل محو "الهوية الإسلامية" للبلاد. وهذا ما دلل عليه الفوز

الكاسح لحزب العدالة والتنمية ذي التوجهات الإسلامية، في الانتخابات التركية الأخيرة التي جرت في أوائل شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2002.

أولاً: مفهوم العلمانية وتطبيقاته في الدولة العثمانية

يسمى مصطلح "العلمانية" باللغة التركية (Laiklik).[3] وهذه الكلمة مشتقة بصورة مباشرة من المصطلح الفرنسي (Laicite) الذي سبق أن أشرنا إليه. ودخل مصطلح العلمانية في المفهوم السياسي التركي منذ أن بدأت الدولة العثمانية تجربة التحديث على الطريقة الأوربية، وخاصة في القرن التاسع عشر، ووصلت إلى ذروتها في عامي 1923 ـ 1924.

لم تفهم العلمانية في الدولة العثمانية بصيغة الفصل بين الدين والدولة كما حدث بعد ذلك في السنوات 1922 ـ 1924، عندما ألغيت السلطنة والخلافة وأعلنت الجمهورية، وإنما دخلت تطبيقات علمانية عملياً، عندما استعارت الدولة الأنظمة والقوانين الوضعية الأوربية بهدف إعادة إصلاح الدولة في المجالات السياسية والعسكرية والإدارية والاقتصادية والتعليمية،[4] وضمن نهج تحديث الدولة، أعلن عن (فرمان) التنظيمات في عام 1839. ونص هذا الفرمان على مبادئ علمانية مشابهة للمبادئ التي تم تطبيقها في فرنسا. وأكدت هذه المبادئ «حرية كل شخص في الاعتقاد بالدين والمذهب الذي يتقبله، وحريته في ممارسة شعائر وعبادات ذلك الدين، دون أن يتعرض لأي تدخل، أو إهانة، أو إكراه...».[5] وكان الحدث الكبير الآخر هو الإعلان عن أول دستور وضعي في الدولة في 23 كانون الأول/ ديسمبر 1876. ونص هذا الدستور الذي أصدره

السلطان عبدالحميد الثاني بإلحاح من مدحت باشا؛ الصدر الأعظم، على ضمان «حرية الفكر والمعتقد وحقوق جميع الرعايا من المذاهب المختلفة ضمن إطار القانون والنظام»،[6] وأتاح الدستور «الذي أريد به إنشاء ملكية دستورية» أمام العثمانيين جميعاً تسنم المناصب الرسمية بصورة متساوية.

وعلى الرغم من أن دستور عام 1876 لم يدم تطبيقه سوى ثلاثة عشر شهراً، حيث ألغي في شباط/ فبراير 1878، فإن تطبيق القوانين والتنظيمات الأوربية الأخرى المستعارة أحدث واقعاً جديداً في الدولة العثمانية، حيث أوجد حقوقاً للأقليات العرقية والدينية غير الإسلامية (التي صارت خاضعة لقانون مشترك). وصار الأرمن واليونانيون واليهود وغيرهم من الأقليات يتمتعون بامتيازات كبيرة في الدولة ويتسنمون مناصب مهمة فيها ضمن «تعددية عرقية ودينية أحاطت بمحاولات التحديث والإصلاح».[7]

إن حركة التنظيمات وإعادة الإصلاح أتت بنظام الباب العالي بديلاً عن نظام الديوان بوصفه جهازاً لإدارة الدولة. ونظام الباب العالي نظام مستحدث في الدولة آنذاك، ويشبه مجلس الوزراء الآن. وقد «دفع هذا النظام مشيخة الإسلام إلى الدرجة الثانية من حيث الاعتبار والنفوذ ثم شل عملها». وكان أساس الحكم العثماني في نظام الديوان القديم يستند إلى ثلاث دعامات رئيسية: «السلطنة، والخلافة، ومشيخة الإسلام. وكان الديوان يأتمر بأوامر السلطان الخليفة، وتقوم مشيخة الإسلام بدور الشورى له. وكان الديوان مساعداً للسلطان الخليفة في تسيير وإدارة أمور الدولة».[8]

لقد تبنت "لجنة الاتحاد والترقي" التي تأسست في باريس في أواخر القرن التاسع عشر أفكاراً علمانية ووضعية، وأصدر أعضاؤها منذ عام 1895 جريدة مشورة (Mesveret) التي تهاجم السلطان عبدالحميد. وكان قائد تلك اللجنة في باريس أحمد رضا، الذي كان يوصف بأنه «وضعي وعلماني راديكالي»، [9] واستطاعت لجنة الاتحاد والترقي أن تنشئ لها فرعاً في مدينة سالانيك،* التي كانت تابعة للدولة العثمانية. وصار هذا الفرع مركزاً قوياً للنشاطات المعادية للسلطان، وكان يتلقى مساعدات كبيرة من المحافل الماسونية واليهود، [10] واستطاع فرع سالانيك، ضم نحو 300 عسكري وسياسي عثماني إلى صفوفه، ومن بينهم أنور باشا الذي قاد الانقلاب العسكري على السلطان عبدالحميد في عام 1908. [11]

كما ضم فرع سالانيك إلى صفوفه مصطفى كمال[12] الذي ألغى السلطنة ـ الخلافة، وأعلن الجمهورية في عامي 1922 و1924. وقد أطاحت لجنة الاتحاد والترقي في عام 1909[13] بالسلطان عبدالحميد، بعدما كانت قد أجبرته في عام 1908 على إعادة العمل بدستور عام 1876.

إن لجنة الاتحاد والترقي، التي قيدت سلطات السلطان عبدالحميد في انقلاب عام 1908 ثم أسقطته في انقلاب عام 1909، عملت على جعل

* سالانيك: مدينة تقع في اليونان، وقد سماها الكتاب العرب الذين ترجموا اسم هذ المدينة عن اللغة التركية بذلك الاسم. وتسمى باللغات الأجنبية "سالونيك" و "سالونيكا". وبقيت هذه المدينة في حوزة العثمانيين عدة قرون، حتى عام 1913. ولد في هذه المدينة، التي تضم أغلبية من يهود الدونمة، مصطفى كمال (أتاتورك). انظر على سبيل المثال: محمد حرب عبدالحميد (محقق ومترجم)، **مذكرات السلطان عبدالحميد** وأورخان محمد علي، **السلطان عبدالحميد الثاني، حياته وأحداث عهده**. وهذان المصدران ورد ذكرهما في هوامش الدراسة.

منصب السلطنة ـ الخلافة شكلياً، ولم يعد شاغل ذلك المنصب الذي خلف السلطان عبدالحميد يتمتع بأي سلطات فعلية، وشرع الاتحاديون بهدم الأساس الديني للدولة عملياً، من دون فصل رسمي معلن بين الدين والدولة.

وقد كتب السفير البريطاني السابق في إسطنبول برقية مطولة إلى وزير خارجيته في 29 أيار/ مايو 1910، وصف فيها الأحوال التي كانت سائدة آنذاك في الدولة العثمانية. ونقتطف هنا بعض ما كتبه لأهميته، حيث يقول: إن الانقلابيين فرضوا "الأحكام العرفية" وقاموا "بعملية تكميم الأفواه"، ونشروا «شبكة الماسونية التابعة للجمعية في جميع مناطق الدولة، وأخذوا يسندون الوظائف الكبرى في الأقاليم إلى ولاة ومتصرفين... إلخ من الماسونيين»، و«إن معظم قادة الجمعية هم صراحة علمانيون»، وهم يسيرون «نحو هدم أسس الشريعة وتحطيمها». [14]

وأضاف السفير البريطاني في برقيته يقول: «بدأ الناس يقولون إن الحركة إنما هي حركة يهودية أكثر مما هي ثورة تركية»، و«إن المسلم المستقيم العقيدة يكره الماسونية كراهية شديدة، ويراها أسوأ من اللادينية والإلحاد»، وإن قادة جمعية الاتحاد والترقي «مثل الجمهوريين والماسونيين في فرنسا، وإن الكلمات التي لا تفارق شفاه مؤيدي الجمعية هي الرجعية والكهنوتية». [15]

ثانياً: العلمانية الكمالية (صراع بين الدين والدولة، وقمع الدولة للدين)

ولد مصطفى كمال عام 1880 في سالانيك من أب وأم ألبانيين، ودخل المدرسة الحربية ثم الكلية العسكرية، وكان من أقران أنور باشا أبرز قادة

انقلاب عام 1908 ضد السلطان عبدالحميد الثاني . وانضم مصطفى كمال وهو ضابط في أركان حرب الجيش الثالث العثماني في سالانيك إلى " لجنة الاتحاد والترقي " ، وتأثر بأفكارها العلمانية والقومية .

وتروي المعلومات التاريخية أنه «مضت فترة طويلة راقبت جماعة الاتحاد والترقي خلالها مصطفى كمال مراقبة خفية دقيقة ، ثم دعته للانضمام إلى صفوفها بعد أن وثقت بأمانته وحسن نيته! وبدأ الأعضاء القدامى يدربونه على نظم جمعيتهم ، ثم ألحق بإحدى الشُّعب التي تتألف منها الجمعية . . . وكانت هذه الشعبة فرعاً من منظمة (النهليست) الدولية التي تضم أشتاتاً من الناس يتحدثون عن اضطهاد روسيا لليهود ، ويتغنون بفضائل النمسا ، وإتاحتها لهم فرصاً لجمع المال! . . وكان أكثر الأعضاء من معتلي الصحة الولوعين بالأسرار والتحدث بالرموز الغامضة» .[16]

ولما كان مصطفى كمال «حديث عهد بالجمعية ، لم يعهد إليه شيء أكثر من تنفيذ أوامر الأعضاء القدماء المستترين خلف نقاب الطقوس الماسونية المعقدة» .[17] ونظراً لاتصاف مصطفى كمال بـ«الشراسة . . . والشجار . . . والتعالي . . . كرهه إخوانه . . . وحرص زعماء الجمعية على تركه خارج نطاق الدائرة السرية الضيقة التي تدير أعمال المنظمة» .[18] وكان زعماء الجمعية في سالانيك يتألفون من طلعت ، وهو «من أصل يهودي» ،[19] وجاويد (يافيد) ، وهو من اليهود المعروفين ، وأنور ، وهو «ابن لرجل

بولندي مرتد»،[20] ونيازي الألباني، وجمال. وصار طلعت بعد الانقلاب وزيراً للداخلية، بينما تسنم جاويد (يافيد) وزارة المالية، وجسد هذان الاثنان «السلطة الخفية»[21] في البلاد. وبعد مرور الوقت صار طلعت وأنور وجمال «الثالوث» المسيطر على البلاد حتى توقيع السلطان العثماني على هدنة مودروس (moudros) في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1918، واحتلال قوات الحلفاء فيما بعد إسطنبول وعدداً من المدن التركية.

حصل مصطفى كمال على تدريبه السياسي إذاً من خلال انضمامه إلى الجمعيات الماسونية في سالانيك، حيث كان أعضاء لجنة الاتحاد والترقي يستعينون في تنظيمهم باقتباس أساليب الجمعيات الماسونية السرية، ويتلقون الإعانات المالية من اليهود المنتمين لتلك الجمعيات ويستفيدون من حصانتهم من خلال انتمائهم للجنسية الإيطالية التي كانت تحميهم بحكم المعاهدات والامتيازات الأجنبية من الخضوع لأوامر السلطان العثماني.[22] ومع أن مصطفى كمال لم يكن له دور إيجابي مباشر في الانقلاب العسكري ضد السلطان عبدالحميد، وكان على خلاف شخصي مع أنور باشا، إلا انه استفاد من التجربة الانقلابية التي قادت السلطنة العثمانية إلى كارثة الهزيمة في الحرب العالمية الأولى، وبالتالي عرف كيف يخفي نيته وأهدافه الحقيقية حتى يتسنى له امتلاك الوسائل لتحقيقها. وفي وقت كان السخط والثورة ونار الفتنة والعصيان متأججين في البلقان وحول سالانيك، كان مصطفى كمال يقضي وقته في تلك المدينة بصحبة بعض الرهبان المقدونيين الذين لقنوه مبادئ اللغة الفرنسية، ثم مع

صديقه طلعت المقدوني أحد المشاركين بانقلاب عام 1908. وكان طلعت يتقن الفرنسية، فصار الاثنان يلتهمان معاً ما يصل إلى أيديهما من كتب فولتير وروسو وغيرهما من كتّاب فرنسا الأحرار، ومن مؤلفات توماس هوبز، وجون ستيوارت ميل في الاقتصاد السياسي.[23]

في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1918، وقع السلطان العثماني هدنة مودروس. ونتيجة لذلك احتلت قوات الحلفاء إسطنبول وتحصينات الدردنيل والبوسفور وأهم المدن في السلطنة العثمانية. كما احتلت قوات الحلفاء أهم النقاط العسكرية الاستراتيجية والاقتصادية في البلاد.[24] وفي حين كان السلطان العثماني «أسيراً في قبضة الاحتلال الأجنبي»، اندلعت في تركيا حرب مقاومة ضد قوات الاحتلال. وكانت هذه المقاومة عفوية في بادئ الأمر، ثم تطورت إلى حرب منظمة عندما برز خمسة من القادة العسكريين الأتراك الذين استطاعوا تنظيم المقاومة الوطنية على مختلف الجبهات. وهؤلاء القادة هم «الجنرال كاظم قره بكر، رأفت باشا، علي فؤاد جبسوي، مصطفى كمال، رؤوف أورباي».[25] واستطاع هؤلاء القادة أيضاً توطيد شرعيتهم من خلال الكفاح المنظم ضد المحتلين، ودعوتهم ممثلي الأمة من النواب لتقرير مصير البلاد.[26]

اجتمع أولئك النواب الأتراك في أنقرة في 23 نيسان/ أبريل 1920، وكانت إحدى مهامهم الأساسية كتابة مواد جديدة ملحقة بالدستور السابق. وانتخب خلال ذلك الاجتماع مصطفى كمال رئيساً للجمعية الوطنية

الكبرى [البرلمان]*، وأصبح في 28 نيسان/ إبريل رئيساً للحكومة، [27] وبذلك أصبح رئيساً للسلطتين التشريعية والتنفيذية في الوقت نفسه.

وفي 20 كانون الأول/ ديسمبر 1921، أدخلت 54 مادة جديدة إلى الدستور السابق. ونصت المادة الأولى المضافة على أن «الحكم للأمة بدون قيد ولا شرط»، ونصت مادة ثالثة على أن تدار أمور الدولة باسم الجمعية الوطنية الكبرى. كما نصت مادة ثالثة مضافة على أن السلطتين التشريعية والتنفيذية تتركزان في الجمعية الوطنية التي تمثل الأمة. [28]

لقد حارب قادة التحرير أول الأمر باسم السلطان ـ الخليفة، ثم دبت الخلافات بين السلطان الواقع في أسر الأجنبي وبين مصطفى كمال. ومع ذلك ظل الأخير يؤكد في خطبه الحماسية أنه «يحارب باسم الدين ضد الغربيين الكفرة». [29]

كانت حكومة أنقرة قد تمكنت من وضع اليد على الموارد العامة التي تحتاجها الجبهة، وأعلنت التعبئة العامة، وخاضت معارك عنيفة ناجحة ضد قوات الاحتلال، إلا أن أبرز الانتصارات التركية تحققت في معركة سقاريا حيث تم قذف القوات اليونانية الكبيرة العدد والحديثة العدة إلى البحر بعد تكبيدها خسائر فادحة، وذلك في آب/ أغسطس 1922. [30]

* سميت هيئة ممثلي الشعب، التي أقيمت في أنقرة، بـ "الجمعية الوطنية الكبرى" (Grand National Assembly). وطبقاً للوثائق الرسمية التركية فإن هذه الجمعية هي "نظام برلماني"، و"نوع من النظام التمثيلي"، وبقي ذلك الاسم مستمراً في تركيا حتى الآن، وتسمى الجمعية الوطنية أيضاً بـ "البرلمان". أما تسميتها بـ "المجلس الوطني الكبير" فهو خطأ درج بعض المترجمين على ارتكابه، انظر على سبيل المثال: Turkey Year Book - 1983, 58، وهو أحد المصادر التي ورد ذكرها في هوامش هذه الدراسة.

بعد تحقيق تلك الانتصارات، صرح رؤوف بيك الذي أصبح رئيساً للوزراء في تموز/ يوليو 1922، بأنه «مخلص للسلطان بقلبه وروحه وأن من واجبه البقاء مخلصاً له»، [31] وكان يؤيده في ذلك الأمر عدد كبير من نواب الجمعية الوطنية في أنقرة. وكان هؤلاء النواب يريدون حل الجمعية وإعطاء السلطة للسلطان.

وكان أنصار مصطفى كمال في الجمعية الوطنية يمثلون الأقلية حينذاك، واضطر كمال في بادئ الأمر إلى مسايرة الظروف، والمعارضين له في مشروعاته المبيتة لإلغاء السلطنة والخلافة. وتمكن من الاعتماد على شخصين مهمين في ذلك الأمر، وهما فوزي باشا الذي عينه وزيراً للدفاع وعصمت إينونو الكولونيل الشاب الذي عينه رئيساً لأركان الجيش. وكان هذان الاثنان «عمادين له في كل مشروع سياسي [أو] عسكري». [32]

طرح أنصار مصطفى كمال موضوع فصل السلطنة عن الخلافة على الجمعية الوطنية في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1922، إلا أن الجمعية رفضت ذلك الاقتراح. عند ذلك ألقى مصطفى كمال خطاباً عنيفاً في المجتمعين ذكر فيه أن السيادة تتحقق عن طريق القوة وحتى العنف وليس عن طريق النقاش الأكاديمي. وذكر أن آل عثمان استحوذوا على السلطة عن طريق العنف، وسادوا خلال ستة قرون، وحان الوقت لنبذهم وتحقيق السيادة الوطنية، وأضاف في ختام خطابه أنه «إذا أدرك المجتمعون هنا هذه الحقيقة فإنهم سيتصرفون بحكمة أكبر، وأن الحقيقة ستفرض نفسها ولو أدى ذلك إلى تطاير بعض الرؤوس». [33]

وعلى الرغم من معارضة العديد من النواب، أصدر مصطفى كمال القانون رقم 364 في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1922 القاضي بفصل السلطنة عن الخلافة، وألغى الأولى مبقياً على الثانية. وبذلك بتر نصف سلطة الدولة العثمانية، وكان من الصعب تبرير ذلك، وجرى الحديث عن «سلطنة وطنية» لملء فراغ السلطة. وقد صرح مصطفى كمال بهذا الخصوص قائلاً: «من الواضح أيها السادة بأن من الممكن الآن إنقاذ السلطة الدينية للخليفة والحفاظ على السيادة الوطنية، حيث إن السلطة الدنيوية تتم ممارستها من قبل الجمعية الوطنية».[34] وسرعان ما كان ذلك الرهان الكمالي متناقضاً مع رئيس الوزراء رؤوف بيك، وصار موضوعاً لمطالبة عامة بأن يكون الخليفة «سلطة تنفيذية عليا للشريعة، وله سلطة الإشراف على الجمعية الوطنية وإلغاء كل القوانين، وتسمية الأئمة والخطباء ..».[35] وتزامن ذلك مع جولة قام بها مصطفى كمال في بعض الأقاليم التركية من كانون الثاني/ يناير إلى آذار/ مارس 1923، وقد لاحظ هياجاً كبيراً بين السكان الذين لم يفهموا أسباب التلاعب بمنصب السلطان-الخليفة.

طرح أنصار مصطفى كمال حججاً مختلفة لدعم موقفه، ومن أولئك الأنصار أ. آغا أوغلو وراسخ أفندي، اللذان رأيا أن الخليفة ينبغي أن يكون «منتخباً في الأصل»،[36] ومن ثم فإن ذلك المنصب مستقل عن كل سلطة إمبراطورية إقطاعية، وأن الإسلام في الأصل دين «ثوري ومجدد».

من جهة أخرى كان مصطفى كمال يلعب بورقة الدين، ويبذل مساعيه لجر بعض رجال الدين إلى جانبه مؤكداً الخصوصية الدينية المتجددة،

ومبقياً على الخليفة بوصفه مرجعاً أساسياً محتفظاً بشرعية كبيرة، لكنه مرجع رمزي قابل للتلاعب به مستقبلاً.

راح مصطفى كمال يعزز سلطته في مواجهة المعارضين له؛ فأسس حزب الشعب في 20 تموز/ يوليو 1923، مدخلاً أعضاء الحزب الجديد في الجمعية الوطنية والحكومة ومعرقلاً عودة خصومه إلى الجمعية التي حلها في وقت سابق من ذلك العام.[37] وفي 24 تموز/ يوليو 1923 وقع عصمت إينونو ممثل حكومة أنقرة معاهدة لوزان التي اعترف الحلفاء بموجبها باستقلال تركيا الحديثة.[38] وفي 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1923 جرى الإعلان عن انتقال العاصمة إلى أنقرة بدلاً من إسطنبول، واعتُبر ذلك وسيلة مضافة لهدم السلطة الدينية. وفي 29 تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه تم الإعلان عن تأسيس الجمهورية التركية مع بقاء منصب الخليفة!

لم تتوقف الاحتجاجات ضد مصطفى كمال وأنصاره، وكان عدد من كبار قادة حرب التحرير الوطنية من أشد المناوئين لتوجهات مصطفى كمال العلمانية، وهم رؤوف باشا وعلي فؤاد باشا ورأفت باشا. وكان يقف بجانبهم العديد من أعضاء الجمعية الوطنية ورجال الدين والصحافيين الذين نادوا بشكل أقوى بتعريف اختصاصات الخليفة. وكانت الرسالة التي وجهها آغاخان في ذلك الحين للإبقاء على الخلافة حجة مختارة لتقديم حل نهائي لهذه المسألة.[39]

وفي اجتماع مصغر عقده مصطفى كمال مع كل من وزير الحربية كاظم باشا وفوزي باشا رئيس أركان الجيش وعصمت إينونو - ويعتبر هؤلاء من

الأشخاص المهمين والموثوق بهم - ناقش كمال موضوع إلغاء الخلافة وحل وزارة الشريعة والأوقاف، وقرر هؤلاء في نهاية اجتماعهم تقديم اقتراح لسكرتارية حزب الشعب يتضمن عرض ذلك الموضوع على الجمعية الوطنية. وفي 3 آذار/ مارس 1924 عرضت مسألة الخلافة على الجمعية الوطنية، وإزاء معارضة بعض النواب إلغاء الخلافة رد مصطفى كمال عليهم بالتهديد والوعيد، وأخيراً فرض على الجمعية إلغاء الخلافة فرضاً.[40] وصدرت في 3 آذار/ مارس 1924 ثلاثة قوانين أساسية لبناء الجمهورية العلمانية: قانون 429 الخاص بإلغاء وزارة الشريعة والأوقاف، وقانون 430 حول توحيد التعليم وإلغاء المدارس الدينية، وقانون 431 الخاص بإلغاء الخلافة.[41] ومنذ ذلك الوقت صار صنع القرار في تركيا شأناً يختص به رجل واحد هو مصطفى كمال. وبقيت الجمعية الوطنية موصوفة بأنها «ميدان تناقش فيه الأحداث الجارية»،[42] و«مركز شكلي للسيادة». وقد دافع مصطفى كمال عن هذه الحالة بلا مواربة قائلاً: «أيها السادة، هل يمكن لشعب أن يترك مهمات الإدارة السياسية والعسكرية لأية هيئة تمثيلية مؤلفة من أشخاص كيفما اتفق لا ينتمون بعلاقة أو خبرة في مثل هذه الشؤون، ولم يختبر صلاحهم في هذا الشأن. [هيئة] مؤلفة مثلاً من صوفي، وشيخ قبلي رجعي أو من آخرين يشبهون هؤلاء البائسين؟».[43]

لقد خلق مصطفى كمال جهازاً قوياً للسلطة التنفيذية، معتمداً بصورة خاصة على قادة الجيش والجندرمة والبوليس، وعلى حزب الشعب الجمهوري الذي يدير أعضاؤه الوظائف الإدارية المهمة في أنحاء البلاد.

وبوصفه رئيساً للجمهورية وقائداً عاماً للقوات المسلحة ورئيساً لحزب الشعب الجمهوري، مارس مصطفى كمال سلطة استبدادية وثقف الجيش ثقافة علمانية منعت أعضاءه من كل ثقافة أو ممارسة دينية، وصار العسكريون «يشعرون في الغالب بأنهم أفضل ممثل للشعب»، [44] ويرون «أن حماية النظام العلماني الذي أقامه أتاتورك مسؤولية رئيسية تنتظرهم وصارت عقلية الجيش اليوم صناعة المؤامرات». [45] وضمن التقاليد التي أرساها مصطفى كمال «رأى الجيش نفسه حارساً للنظام التركي والأمن الوطني، وأن الحكومات تأتي وتذهب». [46] وفي الواقع، فإنه حتى بعد الانتقال إلى التعددية الحزبية عام 1946، فإن السلطة التنفيذية ظلت تتحكم بالسياسات العامة في البلاد بقدر أكبر من السلطة التشريعية.

وبعد شهر من إلغاء الخلافة، تم تعميق العلمانية عن طريق حل المحاكم الشرعية. وفي 20 نيسان/ إبريل 1924 صدر دستور جديد ترك فيه هامش للدين من أجل استباق ردود الفعل؛ حيث أصبحت الحكومة تدافع عن نفسها ضد اتهامات بأنها «غير دينية». ونصت المادة 2 من الدستور على أن «دين الدولة التركية هو الإسلام». كما نصت المادة 26 منه على أن «الجمعية الوطنية الكبرى تضمن تنفيذ الأحكام الدينية». ونصت المادة 75 من ذلك الدستور على أنه «لا يمكن لأي شخص أن يعاقب عن عقيدته، ودينه والنظام الديني الذي ينتمي إليه (. . .) وأن ممارسة الشعائر كلها تتمتع بالحرية. . .». [47]

وخلال الفترة 1925 ـ 1929 ازداد القمع الجمهوري الكمالي لأي معارضة دينية، بحيث جرى تطبيق العلمانية الكمالية بصورة متصاعدة.

ونتيجة لهذا الواقع الذي أقيم بالقوة، نجد اليوم في تركيا من يناقش العلمانية كعقيدة ينبغي ألا تستهدف القضاء على الدين، وإنما يجب أن تحترم مشاعر الشعب الدينية.

وفي 13 شباط/ فبراير 1925 انفجرت ثورة دينية في جنوب شرق الأناضول، وبدأت الثورة بقتل اثنين من الجندرمة والاستيلاء على مدينة بينجول (Bingol)؛[48] الأمر الذي يكشف وجود مقاومة شعبية ذات منطلقات دينية إسلامية ضد الإجراءات الحكومية.

لقد واجه مصطفى كمال أيضاً معارضة لإجراءاته العلمانية من قبل مجموعة من كبار قادة الجيش الذين أسسوا في تشرين الثاني/ نوفمبر 1924 حزب التقدم الجمهوري. وضم الحزب كاظم قره بكر وعلي فؤاد باشا ورأفت باشا وحسين رؤوف بيك وقادة آخرين من الجيش وشخصيات وطنية أخرى. وطالب الحزب بـ «احترام حرية الفكر والدين»، ونندد بـ «تطرف مصطفى كمال الانقلابي في نظام الحكم والشؤون الاجتماعية المتصلة بمظاهر الدين والعرف»،[49] واستطاع الحزب جمع الوطنيين الذين شاركوا في حرب الاستقلال. وكان رد مصطفى كمال على المعارضة هو القمع الشامل عبر تشريع قانون "إقرار السكـون" في 4 آذار/ مارس 1925، واستكمل ذلك بسلسلة من القوانين التي أصبحت مشهورة بمحتواها العلماني، معززة بعقوبات شديدة، وتم إغلاق التكايا والزوايا والطرق الدينية التي كان لها دور كبير في حرب التحرير الوطنية، ومنع إنشاء الجمعيات الدينية، ووصف منشئيها والمشتركين بها بالخيانة العظمى، وأغلق حزب التقدم الجمهوري، ولوحق قادته والمشاركون فيه، كما لوحق

القادة الآخرون من النواب والمشايخ، وكان نصيبهم الشنق أو السجن. ويشار في هذا الصدد إلى أن كاظم قره بكر ورؤوف أورباي وعلي فؤاد وهم من القادة الخمسة لحرب التحرير الوطنية سلموا من الشنق لكنهم أودعوا السجن. من جهة أخرى تعرض مصطفى كمال لمؤامرة اغتيال عام 1926، وجرى اكتشافها وحكم على 11 شخصاً بالإعدام وعلى 8 بالسجن لمدد مختلفة.[50]

وفي 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 1926 صدر القانون المشهور حول " القبعة " الذي أوجب لبسها بدلاً من الطربوش، وقبل ذلك بأسبوع تم تبني القانون المدني السويسري الذي راح يعلن المساواة بين الجنسين (المساواة في الميراث، الزواج المدني، حرية اختيار الدين، وإلغاء تعدد الزوجات). ومنذ عام 1926 تم توحيد التعليم في البلاد، وتبنت وزارة التربية منهجاً علمانياً خالياً من دروس الدين، وفي عام 1927 تم إغلاق مدارس الأئمة والخطباء، وحلّت الحروف اللاتينية محل الحروف العربية عام 1928، وتقرر إقامة الأذان باللغة التركية، ومنع الحج إلى مكة المكرمة لغاية عام 1947.[51] حاولت حكومة مصطفى كمال الظهور بمظهر ليبرالي عن طريق تشجيع إقامة معارضة سياسية مضمونة، فألغت حالة الطوارئ في آذار/ مارس 1929، وشجع مصطفى كمال صديقه الموثوق به فتحي أوكيار على تأسيس حزب ليبرالي في 7 آب/ أغسطس 1930، واتخذ الحزب اسم " الحزب الجمهوري الليبرالي ".

وقوبل تأسيس الحزب الجديد بتأييد قوى المعارضة الأخرى، وقد حيت المعارضة الدينية المقموعة الحزب الجديد بوصفه «قائداً جاء لينقذ الإسلام

من مخالب الجمهورية الملحدة». [52] وكشفت تجربة تأسيس حزب معارض عن «انفجار كامن» بين السكان، وسرعان ما أغلق الحزب في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر، لكن إغلاقه أثار أحداثاً دموية في منمن (Menemen) قرب أزمير، حيث قتل ضابط من قبل مجموعة يقودها الدرويش محمد النقشبندي، وكان أعضاء المجموعة يهتفون بعودة الخليفة، وإعادة العمل بالقرآن دستوراً.

تم قمع المتسببين بأحداث أزمير بقوة، وتبنى حزب الشعب الجمهوري في 14 أيار/ مايو 1931 مصطلح العلمانية قبل أن تتضمن التعديلات الدستورية التي جرت في عام 1937 ذلك المصطلح. وعرَّف الحزب الكمالي المذكور العلمانية بقوله إن «الدين هو شأن يخص المشاعر. وإن الحزب يرى إبعاد الأفكار الدينية عن الشؤون الدنيوية، وشؤون الدولة والسياسة، كعامل رئيسي للنجاح في التقدم الحديث لشعبنا». [53] وكان تعديل دستوري قد أجري في 9 نيسان/ إبريل 1928، وألغيت بموجب المادة 2 عبارة «دين الدولة الإسلام»، كما ألغي بند آخر ينص على أن «الجمعية الوطنية الكبرى تضمن تنفيذ الأحكام الشرعية». [54] وفي بداية عام 1932 تم تكريس سياسة تتريك الدين والقرآن الكريم والصلاة والمواليد والخطب والأذان على أن ينفذ ذلك بعد سنة. وحصلت نتيجة ذلك احتجاجات عنيفة حيث أورد المحتجون حجة تقول إن «العبادات اليهودية والمسيحية تحتفظ بلغاتها»؛ [55] فلماذا تمنع لغة الدين الأصلية في تركيا؟ وفي عام 1933 تم إغلاق كلية الدين، وفي كانون الأول/ ديسمبر 1934 أغلق جامع أياصوفيا التاريخي في وجه المصلين، وفي 28 حزيران/ يونيو 1934 تم سن قانون الألقاب،

وأصبح مصطفى كمال يلقب نفسه «أتاتورك: أبو الأتراك». وفي 27 أيار/ مايو 1935 تم تبديل العطلة الأسبوعية؛ فحل يوم الأحد محل يوم الجمعة،[56] وأدخل نص جديد بموجب تعديلات دستورية جرت في 5 شباط/ فبراير 1937 يقول إن تركيا «جمهورية، قومية، شعبية، دولتية*، علمانية، إصلاحية».[57]

وبذلك فإن مصطلح العلمانية دخل الدستور التركي لأول مرة عام 1937، وفي ذلك العام صرح وزير الداخلية التركي بأن «الأديان لا يجب أن تخرج عن المشاعر والجوامع وتمتزج بالشؤون الدنيوية والحياة المادية».[58] لقد استخدم نظام أتاتورك وسائل تثقيف استهدفت التأثير على هوية الشعب التركي، وجعل أبناء ذلك الشعب مواطنين في «جمهورية علمانية» بدلاً من كونهم أعضاء في مجتمع مسلم. واتجه أتاتورك إلى خلق نخب عسكرية وسياسية علمانية تؤمن بالقيم الغربية وترى فيها المثال الأعلى من دون تطبيق الديمقراطية الغربية بشكل صحيح، ومن دون أن يمتثل الجيش التركي امتثالاً تاماً للسلطة المدنية الشرعية المنتخبة من قبل الشعب (وهذا ما شهدت به الانقلابات العسكرية الثلاثة التي قام بها الجيش في الأعوام 1960 و1971 و1980، والضغط الذي مارسه الجيش على نجم الدين أربكان عندما كان رئيساً للوزراء، ومن ثم إخراجه من منصبه في حزيران/ يونيو 1997).

وفي مجال الاتجاهات السياسية التي كان ينادي بها أتاتورك، نراه يصرح بأن «الجامعة الإسلامية والجهاد الديني يوقظان عداوة الغرب وتعصبه...

* دولتية: المقصود بالدولتية تزايد دور الدولة ومحوريته.

سأعيش ويعيش الأتراك لتركيا فحسب. . . صداقة الغرب لابد منها. . . مجاراة الغرب في مدنيته واختراعاته وعلومه ديننا. . . أما الإسلام، دين الله، فسوف أمحو من معالمه الدنيوية ما يثير الغرب وعداوته. . . الدين بيني وبين ربي، أما الدنيا فبيني وبين الغرب، ولأفصلن بين ديني ودنياي ما دمت حياً. . . تلك رسالتي للعالم، وللشرق خاصة. . . ». [59]

ويمكن القول إن الإجراءات العلمانية التي اتخذها مصطفى كمال والمصحوبة بالقمع كانت لها نتائج عكسية أدت إلى تطور الأمور نحو تطبيق معاكس للتوقعات. فقد ابتعدت غالبية السكان عن السلطة، وأصيبت البلاد بانفصام الشخصية، وظلت دروس الدين تلقى خارج نطاق مراقبة السلطة، وخاصة في القرى والأرياف. وفسحت تلك السياسة العلمانية القسرية المجال لظهور ثغرات كبيرة ساعدت على تبلور معارضة سياسية لنهج الدولة. إن سوء تقدير ارتباط السكان، الذين هم في غالبيتهم المطلقة مسلمون، بالثقافة الدينية وبالهوية الإسلامية جعل الصراع بين العلمانية والإسلام قائماً حتى اليوم، وقد اتخذ ذلك الصراع وجوهاً عديدة كما سنبينه لاحقاً.

في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1938 توفي مصطفى كمال. وفي اليوم التالي انتخبت الجمعية الوطنية عصمت إينونو رئيساً للجمهورية، وأصبح رئيساً لحزب الشعب الجمهوري. [60] ومما يذكر أن عصمت إينونو كان الساعد الأيمن لمصطفى كمال، وكان الأخير قد عينه في بداية الأمر رئيساً لأركان الجيش، ثم وزيراً للخارجية، وبهذه الصفة وقع إينونو معاهدة لوزان في تموز/ يوليو 1923 التي انبثقت عنها الجمهورية التركية بحدودها

الحالية (عدا الإسكندرونة التي ضمت بعدئذ)، وبعد ذلك جرى تعيين إينونو رئيساً للوزراء للفترة من 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1923 حتى 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1924، وللفترة من 4 نيسان/ إبريل 1925 إلى 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1937.[61]

وفيما يتعلق بالعلمانية لم تطرأ تغييرات جذرية على المنهج العلماني الكمالي في عهد إينونو حتى أواخر الأربعينيات، لكن إينونو بدأ يجابه معارضة داخل حزبه وداخل الجمعية الوطنية قبل الحرب العالمية الثانية وأثناءها وبعدها. وكانت هذه المعارضة تطالب بفسح المجال أمام الحريات العامة، وأدى الحديث عن معنى الحرية إلى اتجاه مضاد للحزب الواحد. وكان أوائل النواب القدامى من حزبه الذين رفعوا أصواتهم عالياً لإعادة إصلاح أوضاع الجمعية، وإنعاش الديمقراطية، والتعددية الحزبية، وإصلاح الدستور والقوانين، هم جلال بايار وعدنان مندريس ورفيق كورلتان وفؤاد كوبرلو. ونتيجة لموقفهم ذلك تم طردهم من الحزب بعد أن رفضت اقتراحاتهم.[62] ولكن الضغوط الداخلية والخارجية أدت إلى إنهاء نظام الحزب الواحد، واشتداد المناقشة حول مفهوم العلمانية.

ثالثاً: العلمانية في ظل المرحلة الأولى لتعدد الأحزاب (1946 - 1960)

منذ عام 1945 لم يعد حزب الشعب الجمهوري بقيادة عصمت إينونو يحتمي بنظام الحزب الواحد،[63] فقد فرضت ظروف الحرب العالمية الثانية مناخاً سياسياً جديداً للتعامل مع الأحداث، سواء كان ذلك على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

فعلى الصعيد الخارجي خرجت تركيا من الحرب العالمية الثانية «خروجاً كارثياً» رغم حيادها في تلك الحرب، لأنها كانت تعيش عزلة طويلة. وحاولت حكومة إينونو تغطية موقفها المحايد في الحرب بدخول الحرب دخولاً انتهازياً في وقت متأخر ضد دول المحور في شباط/ فبراير 1945، ورأى الحلفاء في ذلك الموقف التركي تقصيراً من جانب الحكومة التركية إزاءهم. ونتيجة لتلك العزلة والضغوط السوفيتية التي رؤي فيها تهديد بالغزو اتجهت الحكومة التركية بقيادة إينونو (1945-1946) إلى الإعلان عن إيمانها بالمبدأ الاقتصادي الحر مروراً بالتعددية الحزبية.[64] وهذا ما أثر في قواعد اللعبة السياسية الداخلية والأيديولوجيا "الدولتية" (أي هيمنة الدولة على الاقتصاد) و"الشعبية".

وعلى الصعيد الداخلي كانت أصوات المعارضة البرلمانية التي ارتفعت مطالبة بفسح المجال للحرية السياسية والاقتصادية قد تداخلت مع مطالب التيارات الدينية التي عانت طويلاً قمع الدولة لها. وحتى حزب الشعب الجمهوري لم يسلم من انشقاق عدد من الأشخاص المهمين عنه، وأبرزهم جلال بايار وعدنان مندريس وفؤاد كوبرلو ورفيق كورلتان الذين كوّنوا حزباً معارضاً باسم الحزب الديمقراطي في كانون الثاني/ يناير 1946.[65] وجرت أول مناقشة رسمية حول التعليم الديني في الجمعية الوطنية [البرلمان] في 24 كانون الأول/ ديسمبر 1946، ولم تسفر تلك المناقشة عن مخرج إلا بعد وقت طويل نسبياً، وتناولت أفكاراً حول أخلاقية الشباب، وضرورة إدخال أو إعادة إدخال التعليم الديني في النظام التعليمي، وما إذا كان مبدأ إعادة التعليم الديني إلى المدرسة العلمانية يتنافى مع المبدأ

العلماني والتطبيق الكمالي السابق، وطُرحت أفكار بشأن إقامة تعليم ديني بصورة سريعة، وبضوابط تحددها الدولة.

كما طرحت مشكلة نقص الأئمة والخطباء، وضرورة فتح مؤسسات للتعليم الديني العالي. وأظهرت المناقشات أن عدد الحاصلين على دبلوم الدراسات الدينية لم يكن يزيد على بضع مئات. وكانت الدروس القرآنية هي الأثر الوحيد للتثقيف الديني في البلاد، وخاصة في القرى والأرياف البعيدة عن أنظار السلطة. والمشكلة الدينية في تركيا هي أن الأتراك لا يستطيعون جميعهم قراءة القرآن الكريم بلغته الأصلية إلا بواسطة المعلمين. وبينت الأرقام أنه في عام 1936 كان في تركيا 28700 جامع، ولم يكن عدد الأئمة الرسميين سوى 4 آلاف إمام.[66] وتناولت المناقشات أيضاً موضوعات مثل سير عمل الشؤون الدينية، حيث طالب البعض بإضفاء الاستقلالية على المجال الديني، وإعادة فتح الجوامع المصادرة من قبل الإدارة الكمالية، والمدارس الدينية.

إن أول انتخابات جرت في ظل وجود حزب معارض هي انتخابات تموز/ يوليو 1946. وكانت نتيجة هذه الانتخابات فوز حزب الشعب الجمهوري وحصوله على 85٪ من الأصوات. وقد اتهم الحزب الديمقراطي حزب الشعب بتزوير الانتخابات والتدخل في سيرها عن طريق السلطات الإدارية، وخاصة في المناطق الريفية.[67] وبقي حزب الشعب الجمهوري يحكم تركيا وحده حتى انتخابات أيار/ مايو 1950، حيث أصبحت الغلبة منذ عام 1950 حتى عام 1960 للحزب الديمقراطي الذي ظل يحكم تركيا وحده خلال هذه الفترة من دون انقطاع، كما سنتحدث عنه لاحقاً.

وفي عام 1947 قدم الحزب الجمهوري الكمالي إيضاحات جديدة حول العلمانية، في مؤتمر عقده آنذاك، وقد نصت على أن «مبدأ العلمانية ينبغي أن يتم الحفاظ عليه، وهذا يعني أنه لا يوجد هناك دين للدولة، ومن الخطر ترك الشؤون الدينية من دون رقابة». [68]

وفي تموز/ يوليو 1948، كان هناك خطاب جديد لهذا الحزب ضمن المادة 2 من برنامجه: «الحزب يقبل فصل الشؤون الدينية عن شؤون الدولة، وهو يعترف للجميع بحرية المشاعر والإيمان، كشيء مقدس، ويحق تطبيق العبادة باللغة والطريقة اللتين يفضلونهما. وهو يوافق على فكرة إنشاء الجمعيات ذات الأهداف الدينية من قبل مختلف التجمعات الدينية، وأن توضع تحت تصرفها أموال المؤسسات التابعة لها. ويتوجب على هذه الجمعيات أن تتمتع بالأهلية لتسوية وتوجيه الشؤون الدينية لأتباعها». [69] وهذا الخطاب يعتبر تطوراً في منهاج الحزب.

أما الحزب الديمقراطي الذي صار المتحدي الأول للكماليين في الانتخابات فقد أوضح في المادة 14 من برنامجه أن «حزبنا يفهم العلمانية بمفهوم كون السياسة والدولة لا تستندان على الدين، وأن أي اعتبار ديني لا ينبغي أن يؤثر على تطور وتطبيق القوانين، وهو [أي الحزب] يرفض فهم العلمانية بصورة خاطئة كعداء للدين، وهو يعترف بالحرية الدينية كأحد الحقوق المقدسة للإنسان على نفس مستوى الحريات الأخرى». [70]

وقد أدى اشتداد المناظرات حول العلمانية والدين إلى نتائج ثلاث: تعيين شمس الدين غولنتاي رئيساً للوزراء في 16 كانون الثاني/ يناير 1949، وهو من الكماليين المعروفين بأفكاره الدينية، وإعادة الدروس

الدينية إلى المدارس الابتدائية بصورة اختيارية في 15 شباط/ فبراير 1949، وإنشاء كلية اللاهوت في 4 حزيران/ يونيو 1949. وفي 24 كانون الثاني/ يناير 1949 أعلن غولنتاي في برنامجه الحكومي: «نحن نعترف بحرية المشاعر كأمر مقدس، ككل الحريات الأخرى. ومع الحفاظ على مبدأ أن يكون التعليم حقاً، فإننا نهيئ الوسائل الضرورية من أجل أن يتمكن المواطنون من استخدام حقوقهم في إعطاء تعليم ديني للأطفال، ومع ذلك لا ينبغي تصور أننا نبتعد عن مبدأ العلمانية، وعلى الأخص، فإننا لن نسمح بإعادة ظهور الخرافات التي خدرت شعبنا خلال قرون، تحت غطاء الدين، ولا أن يستخدم الدين لأهداف سياسية شخصية».[71] ومن خلال هذه الممارسة الضبابية للعلمانية الكمالية، كان من الصعب حسم المقصد العلماني من المقصد المضاد للدين. واستمر الصراع بين الأفكار العلمانية والأفكار الإسلامية، واتخذ أوجهاً عديدة، بما في ذلك شرعية أو عدم شرعية ممارسة العبادة في الجيش والوظائف العامة، أو مجرد لبس الحجاب كما سنتطرق إلى ذلك لاحقاً.

في الانتخابات العامة التي جرت في 14 أيار/ مايو 1950 فاز الحزب الديمقراطي بأغلبية مطلقة، وحصل على 411 مقعداً من مقاعد الجمعية الوطنية البالغ عددها 487 مقعداً، بينما لم يحصل حزب الشعب الجمهوري إلا على 61 مقعداً فقط، وحصل المستقلون على 12 مقعداً، بينما حصل الحزب الوطني على مقعد واحد. وكان للعامل الديني أيضاً الدور الحاسم في فوز الحزب الديمقراطي.[72] وانتخب جلال بايار رئيساً للجمهورية التركية، بينما أصبح عدنان مندريس رئيساً للوزراء.

مثلت الفترة 1950 ـ 1960 (حكم مندريس وحزبه الديمقراطي) «نسخة كمالية معدلة» في مجال العلمانية؛ إذ شهدت القيم الأيديولوجية تعديلاً بإعادة الاعتبار إلى الدين، وتم افتتاح معهد الدراسات الإسلامية في جامعة إسطنبول في 16 أيار/ مايو 1950، وبناء كوادر جديدة في كلية الإلهيات في أنقرة (برنامج الحكومة في 29 أيار/ مايو 1950)، والإعلان عن إلزامية الدروس الدينية عام 1950. وفي ربيع العام ذاته وعد مندريس المواطنين بإعادة الأذان باللغة العربية مستفيداً في ذلك من تزامن انتخابه في شهر رمضان الموافق 16 حزيران/ يونيو 1950. وسمح في 19 حزيران من ذلك العام ببث برامج دينية عبر الراديو مفتتحاً المركز الديني المعروف بـ (Eyap) في إسطنبول للعبادة الدينية في الأول من أيلول/ سبتمبر 1950. وأعلن في 5 شباط/ فبراير 1951 عن تأليف لجنة مكلفة بالتدقيق في صلاحية القانون المدني السويسري للبنية الاجتماعية التركية. وفي عام 1951 أعيد افتتاح سبع مدارس للأئمة. وفي عام 1952 تم إدخال التعليم الديني في معاهد القرى. وفي كانون الثاني/ يناير 1956 أعيد إعطاء الدروس الدينية في المدارس المتوسطة. وفي 28 حزيران/ يونيو 1956، تم افتتاح معهد للعلوم الإسلامية، ومعهد للتاريخ والفنون الإسلاميين التركيين بكلية الأديان في أنقرة، وأنشئ معهد عال للإسلام في إسطنبول في 10 حزيران/ يونيو 1959.[73] ويشار أيضاً إلى أنه تم افتتاح 35 ألف مدرسة لتحفيظ القرآن الكريم بعد فوز الحزب الديمقراطي في أيار/ مايو 1954.[74]

لقد تطابق توجه الحزب الديمقراطي مع المد الإسلامي في تركيا، وخلال السنوات السبع الأولى من حكم مندريس (1950 ـ 1957) تم بناء

1500 مسجد وترميم 68 مسجداً آخر.[75] وأصبح حزب الشعب الجمهوري «يشعر بالتهديد»، و«بتقويض القيم الغربية». ورد مندريس على منتقديه من العلمانيين بقوله: «إن هذه العقلية التي ساوت بين الإسلام والرجعية، هي عقلية تتخفى وراء الصفوة البعيدة كل البعد عن الشعب»، واستطرد يقول: «إن الزعم بأن هناك ردة في البلاد لهو كالزعم بأنكم [يقصد الجمهور] متخلفون ورجعيون، وأنكم تفضلون أفكاراً من العصور الوسطى. . . وفي رأي المعارضة، فإنه ليس هناك سوى حفنة من البشر الحقيقيين في هذا البلد، هم المثقفون والمصلحون، أما بقيتكم فمتعصبون. إنكم في رأيهم، أعداء الإصلاح، وأتباع المبادئ الرجعية».[76]

إن فترة مندريس (1950 ـ 1960) تشير في الواقع إلى أن عودة الجماهير المستبعدة من السياق السياسي خلال الفترة الكمالية جاءت عن طريق الانتخابات. وصارت تلك الجماهير تطالب وتحصل على ما تطالب به. وتم فسح المجال للجماعات الدينية لإصدار الصحف والمجلات. وكانت تلك الجماعات «تنتقد العلمانية والصهيونية والماسونية ويهود الدونمة الأتراك مع ذكرهم بأسمائهم».[77] ومع ذلك عمل مندريس على كبح محاولات الاستخدام السياسي للدين مثل الملاحقات ضد الشاعر المسلم كيسا كوريك (N. T. Kisa Kurek) عام 1951 وإغلاق نشرته *Buyuk Dogu* (1952)؛ وملاحقة الشيخ تيكاني (K. Pilavoglu Ticani) الذي كانت خصوصية جماعته تتمثل في تحطيم تماثيل أتاتورك، فحكم عليه بالسجن في عام 1952، ثم بالإبعاد في عام 1953. ولوحق الفيلسوف الإسلامي المشهور سعيد النورسي الذي يتمتع بشعبية كبيرة، وتم حل الاتحاد الوطني بحجة أن برنامجه يستند إلى الدين والعنصرية.

وكانت بعض تصريحات مندريس تشير إلى فصل الدين عن الدولة، مع ضمان احترام المشاعر الدينية، ففي 7 شباط/ فبراير 1953 نراه يصرح: «لسنا أنصاراً للشريعة بمفهوم إدخال الدين في الشؤون السياسية والدنيوية». ولكن نراه يضيف في 4 آذار/ مارس 1953: «على خلاف حزب الشعب الجمهوري، نحن نميز بين التقوى والرجعية الدينية»، أو يجيب عن مقترح قدم له غداة انتصاره في 11 أيار/ مايو 1954: «واجبنا الأول هو الدفاع عن الثورات التي أنجزها بلدنا، ولا نواجه تغييراً في القانون المدني. الشعب متدين، ولكنه متمدن أيضاً وتقدمي».[78] وبصورة عامة يمكن القول إن التيارات والجماعات الدينية حصلت على امتيازات في عهد مندريس، كما حصلت مجموعات اجتماعية جديدة وخاصة في القصبات والأرياف على منافع اقتصادية؛ ذلك أن الاقتصاد التركي شهد في عهد مندريس تنامياً واضحاً تبدى في ميكنة زراعية، وتصنيع، ونشاطات متعددة خاصة تسهيلات البنوك، مع تتابع للتحالف الاستراتيجي مع الغرب: حلف الأطلسي وحلف البلقان وحلف بغداد "السنتو".[79]

لقد عانت حكومة مندريس خلال السنوات 1950-1960 وجود قادة جيش اعتادوا، في ظل مصطفى كمال أتاتورك وخلفه عصمت إينونو، أن يتمتعوا بامتيازات كبيرة، فضلاً عن السلطة التي كانوا يتمتعون بامتيازها في ظل دكتاتورية الحزب الواحد، وارتبط قادة الجيش شخصياً بكل من أتاتورك وخلفه عصمت إينونو. واستطاع مندريس منذ 6 حزيران/ يونيو 1950 إبعاد رئيس أركان الجيش السابق وقادة القوات البرية والبحرية والجوية وقادة آخرين، حيث كان هناك شك في ولائهم للحكومة

الجديدة، بعد أن حصل في حينه على تقرير يكشف مخططاً لانقلاب عسكري كان من الممكن تنفيذه بين 8-9 حزيران/ يونيو من ذلك العام، وظل عصمت إينونو مرتبطاً مع قادة الجيش بعلاقات شخصية. وفي عام 1958 نقلت الحكومة 19 ضابطاً لانتقادهم الحكومة. وعندما اشتد الاختلاف بين عصمت إينونو، رئيس حزب الشعب الجمهوري، وبين حكومة مندريس أثار الأول الشعور في صفوف القوات المسلحة ضد الديمقراطيين، وكانت حملة إينونو وجماعته تستند إلى دعاية منظمة مفادها أن «الحزب الديمقراطي يقوم بتدمير الجيش». وعندما تمت الإطاحة بحكومة نوري السعيد في بغداد في 14 تموز/ يوليو 1958، قرر مندريس منع اتصال القوات المسلحة بالمعارضة، لكن جهوده أخفقت. وجاء انقلاب 27 أيار/ مايو 1960 ليضع حداً لحكمه الذي دام عشر سنوات، وقد سبقت الانقلاب أخبار تشير إلى أن حكومة مندريس أرادت صرف ألف ضابط من الخدمة وإلغاء الأكاديمية العسكرية.[80]

رابعاً: العلمانية في ظل انقلابات عسكرية ثلاثة وتعددية حزبية قلقة (1960 – 1980)

شهدت الفترة (1960-1980) ثلاثة انقلابات عسكرية، مع تسارع الحياة السياسية في تركيا، وتعدد الشركاء والمراجع الأيديولوجية، وظهور سلوكيات سياسية مشروعة وغير مشروعة. واخترقت المسرح السياسي التركي مؤثرات أيديولوجية أجنبية مختلفة، وصارت تركيا مسرحاً متأثراً تأثراً كبيراً بالحرب الباردة، وانفصل في هذه الفترة التطبيق عن الخطاب السياسي.

فقد بدأت تلك الفترة بانقلاب عسكري تزعمه جمال كورسيل في 27 أيار/ مايو 1960، وكان شعاره «العودة إلى الأسس الأيديولوجية والسياسية للنظام الكمالي الجمهوري»،[81] التي تم خرقها من قبل حكومة مندريس، وتأكيد العلمانية. وعلى أثر الانقلاب جرت اعتقالات واسعة شملت جلال بايار رئيس الجمهورية وعدنان مندريس رئيس الحكومة السابق و588 من أعضاء حزبهما الديمقراطي. وتم الحكم على 15 منهم بالإعدام ومن ضمنهم بايار ومندريس وفطين زورلو وحسن بولتكان. وقد خفف الحكم على 12 منهم (أحدهم بايار) إلى السجن المؤبد، بينما أعدم مندريس، ومات 9 من المتهمين في السجن.[82]

وحل قادة انقلاب 1960 الأحزاب، ومع ذلك أصدر عصمت إينونو زعيم حزب الشعب الجمهوري رسالة إلى أعضاء حزبه دعا فيها إلى مكافحة أي مشاعر معادية للجيش. وقال في رسالته: «إنني أدعو حزبي إلى أن يثق بما قام به الجيش وأن ينتظروا المستقبل المشرق»، ودعا أيضاً إلى «الاعتماد على تقاليد الجيش التركي الراسخة باعتباره حامي أسس الديمقراطية التي وضعها أتاتورك».[83]

وتم الرجوع إلى الحكم المدني في عام 1961، وجرت الانتخابات العامة في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1961 حيث فاز فيها حزب الشعب الجمهوري بـ 173 مقعداً من أصل 450 مقعداً، بينما حصل حزب العدالة الذي أسسه الجنرال كموش بالا قائد الجيش الثالث المشارك في الانقلاب على 158 مقعداً، وحصلت أحزاب صغيرة أخرى على بقية المقاعد مثل حزب الفلاحين وحزب تركيا الجديد. وشكل عصمت إينونو حكومة ائتلافية مع

حزب العدالة وصار زعيم الانقلاب جمال كورسيل رئيساً للجمهورية.[84] وأصبح الجيش يتدخل مباشرة في الحكم عن طريق مجلس الأمن القومي الذي نص عليه الدستور الجديد، وغالباً ما كانت تدخلاته تتجاوز تقديم المشورة وقضايا الأمن القومي إلى موضوعات مختلفة أخرى، وراح الجيش يلعب دور الحكم أو المتحكم السياسي في اللعبة الديمقراطية.

فيما يتعلق بموضوعنا: العلمانية، تنبغي الإشارة إلى أن «العلمانية الأيديولوجية» تم تأكيدها في دستور عام 1961. وفي هذا الصدد تشير المادة الثانية من ذلك الدستور إلى عدم دستورية خرق الإجراءات الكمالية بأي وسيلة كانت؛ مثل القانون المتعلق بتوحيد التعليم، والقانون المدني (وعلى الأخص موضوع الزواج المدني)، وإصلاح الكتابة، وجرى تحريم الجماعات الدينية: النقشبندية والنورسية. وضمن تلك الروح وجدت الشؤون الدينية نفسها خاضعة للإدارة المركزية والقانون العام (مادة 154)،[85] وكان الهدف من ذلك «تحاشي تلاعب الحكومات في مجال الدين»، وقد وجهت اتهامات كثيرة بهذا الخصوص لحكومة مندريس السابقة.

من جهة أخرى أكد قانون الأحزاب السياسية الصادر في تموز/ يوليو 1965 بدوره على حماية أسس العلمانية وإصلاحات أتاتورك المدونة في «دولة القانون العلماني».[86]

عند وفاة زعيم حزب العدالة الجنرال كموش بالا، تسنم سليمان ديميريل زعامة الحزب في عام 1964. واعتمد ديميريل في كسب الأنصار على الدوائر السياسية التي كانت تؤيد الحزب الديمقراطي المنحل، كما اعتمد أيضاً على شبكة غير رسمية تضم الجماعات الدينية المنتشرة في

البلاد. ونظراً لاهتمام ديميريل بالرأي العام الديني، فقد اضطر في وقت من الأوقات للدفاع عن نفسه من تهمة الماسونية التي تعادل تهمة الشيوعية في تركيا، وقال في هذا الصدد: «لم أكن ماسونياً، حيث ولدت من عائلة لا تجلس على الفطور قبل قراءة القرآن». [87] وتولى سليمان ديميريل رئاسة الوزراء ست مرات خلال الفترة 1965ـ1980، وكان أول فوز له في الانتخابات العامة في تشرين الأول/ أكتوبر 1965، وشكل زعيم الحزب سليمان ديميريل الحكومة من حزبه فقط. [88]

أعطى حزب العدالة مفهوماً جديداً للعلمانية يتعدى حدود برنامج العلمانية الكمالية. وجاء في المادة 8 من برنامج الحزب الداخلي أن «الدولة العلمانية لا تطلب من المواطنين قطع صلاتهم بالدين، إن أي مواطن حر في العبادة بموجب معتقداته الدينية والمذهبية». ومع ذلك، فإن الحزب أشار في المادة 10 من برنامجه الداخلي: «نقر بانفصال الدين عن الشؤون الزمنية، ويعترف الحزب بالحقوق الفردية للعبادة». كما ورد في المادة 5: «يعترف الحزب بحصة الإيمان بالقيم والتقاليد في النظام الاجتماعي، لأن هذا لا يغير من التأثير في الدولة». [89] وشكل ديميريل كما أشرنا حكومة اقتصرت على أفراد حزبه بعد انتخابات عام 1965 البرلمانية. وكان كل من أكسيل مندريس، ابن عدنان، ونيلوفر، ابنة جلال بايار من المرشحين الفائزين في تلك الانتخابات، وعاد الديمقراطيون السابقون في ظل حزب العدالة إلى المواقع الأمامية في الحزب.

على صعيد آخر، استطاع ديميريل إيجاد علاقات جيدة مع القيادة العامة للجيش، ومع الرئيس جودت صوناي (رئيس أركان سابق، حل

محل جمال كورسيل بعد وفاته في عام 1966). وقد تفادى ديميريل ترشيح رئيس جمهورية من حزبه إرضاء لقادة الجيش، واستطاع «تهدئة جميع شكوك المؤسسة العسكرية تجاه حزب العدالة». [90]

في الانتخابات العامة التي جرت في تشرين الأول/ أكتوبر 1969، حصل حزب العدالة بقيادة ديميريل على 256 مقعداً من مجموع 450 مقعداً في الجمعية الوطنية، بينما لم يحصل حزب الشعب الجمهوري إلا على 143 مقعداً. [91] وكانت حكومة ديميريل قد واجهت منذ عام 1968 مشكلات وفوضى في الجامعات، وصراعات عنيفة بين اليسار واليمين، وأخذ الصراع بعداً خطيراً عندما ترافق مع تفجيرات، واستخدام قنابل في المنشآت النفطية، وحدوث اغتيالات سياسية واعتداءات على بعض السفارات، وعمليات سطو على البنوك، واضطربت السياسات البرلمانية.

ومنذ 18 أيار/ مايو 1968 بدأ نجم الدين أربكان رئيس الغرف التجارية ينتقد سياسة حزب العدالة، وجاء في حديث له «أن تركيا أصبحت سوقاً علنية لأوربا والولايات المتحدة». [92] وفي كانون الثاني/ يناير 1970، أسس يونس عارف إمره حزب النظام الوطني (Milli Nizam Partisi)، وكان الزعيم الفعلي لهذا الحزب نجم الدين أربكان. [93] وقد شكل هذا الحزب تحولاً في موضوع الدين في تركيا؛ إذ صار للدين حزب سياسي يدافع عن مبادئه وتعاليمه. ورغم تعرض هذا الحزب للحل في عام 1971، فإنه سيكون فيما بعد النواة الأولى لحزب السلامة الوطني، ثم حزب الرفاه، ثم حزب الفضيلة.

ولقد توسع حزب النظام الوطني خلال فترة قصيرة جداً، وبدأ يشكل تهديداً خطيراً لحزب العدالة، وكان موقفه مناهضاً تماماً للكمالية. ومن أبرز أفكاره:

«1. جميع المؤسسات المهمة في تركيا في أيد غريبة وغير وطنية.

2. عاش الناس أربعين سنة والقوى الخارجية المؤثرة تحاول إبعادهم عن محورهم الحقيقي إلى محور غريب، فوقع الناس في ضيق وعنت شديدين، ولابد من إرجاع الناس إلى طبيعتهم ومحورهم الأصيل (فطرة الله) حتى يستقيم أمرهم ويتخلصوا من عقدهم.

3. إن التسميات المعاصرة مثل اليمين واليسار والوسط هي من اختراع الماسونية والصهيونية، وكلها مؤسسات تابعة لغرض واحد هو أن تنحرف تركيا عن خطها الحضاري الذي عمره ألف سنة.

4. إن نظام التعليم في تركيا فاسد وضعته شرذمة من الصليبيين واليهود بشكل لا يناسب الأمة . . .».[94]

وتم حل حزب النظام الوطني المناهض للعلمانية و«الوصاية الكمالية» في 21 أيار/ مايو 1971 بقرار من المحكمة الدستورية بسبب نشاطات الحزب الدينية، واستخدام الدين لأغراض سياسية، فقد تحركت المحكمة الدستورية «بناء على أوامر الجيش وأصدرت حكماً بحظر الحزب».[95]

استمر القلق السياسي والاجتماعي في تركيا من عام 1970 إلى بداية عام 1971، واستمرت أعمال العنف في أوساط الطلاب والاتحادات المهنية، والجماعات المطالبة بالحقوق الكردية، وصارت حكومة ديميريل التي تعرضت لأزمة انشقاق داخلي في حزب العدالة عاجزة عن السيطرة

على الأوضاع. ونتيجة لذلك الانشقاق، ترك الحزب عدد من خصوم ديميريل من بينهم أنصار بايار من الديمقراطيين القدامى، ووجهت انتقادات واتهامات إلى أسرة ديميريل بالاختلاس.[96]

وفي 12 آذار/ مارس 1971 وجه رئيس أركان الجيش وقادة القوات البرية والبحرية والجوية مذكرة إلى جودت صوناي رئيس الجمهورية طالبوه فيها بإيجاد حكومة قوية لوضع حد للفوضى والانحراف عن مبادئ أتاتورك، وأجبروا ديميريل على التخلي عن رئاسة الحكومة، واستولوا على السلطة، واستمر الحكم العسكري 30 شهراً.[97]

وفي 6 نيسان/ إبريل 1973 أصبح فخري كوروتورك القائد السابق في البحرية رئيساً للجمهورية بعد أن انتهت فترة صوناي. وبدأ الجيش بالانسحاب عن الحكم المباشر، وأجريت انتخابات عامة في تشرين الأول/ أكتوبر 1973، حصل حزب الشعب الجمهوري فيها على 185 مقعداً في الجمعية الوطنية، بينما حصل حزب العدالة على 149 مقعداً. وصارت أحزاب صغيرة تلعب دوراً في تشكيل الحكومة، وخاصة حزب السلامة الوطني (MSP) الذي تشكل في 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1972، وهو امتداد لحزب النظام الوطني ذي التوجهات الإسلامية، وقد حصل حزب السلامة الوطني على 48 مقعداً في تلك الانتخابات، بينما تقاسمت أحزاب صغيرة أخرى بقية المقاعد.

وفي كانون الثاني/ يناير 1974، تم تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة بولاند أجاويد زعيم حزب الشعب الجمهوري، وصار نجم الدين أربكان زعيم حزب السلامة الوطني نائباً لرئيس الوزراء.[98]

وقد تميزت الفترة 1973 ـ 1980 ، بإفلاس سياسي بطيء أدى إلى انفجار الدولة والمجتمع ، وعرفت الحياة السياسية التركية في السبعينيات أزمة عميقة ، وعدم ثقة بين الدولة والمجتمع . ومنذ عام 1973 صارت التشكيلات الحكومية غير مستقرة ، ولم تنج أي مؤسسة ، بما في ذلك رئاسة الجمهورية ، من التزعزع البنيوي . وواجهت تركيا خيارات سياسية معيقة جداً كالعمليتين العسكريتين التركيتين في قبرص عام 1974 ، كما واجهت بعد ذلك عزلة دبلوماسية وسياسية واستراتيجية . وأدت آثار تصاعد أسعار النفط ، وقطع المساعدات الاقتصادية الغربية لتركيا ، والحظر الأمريكي على السلاح في عام 1975 إلى إفلاس الاقتصاد التركي . وتم تجاهل ردود الفعل الاجتماعية في إطار الشرعية مما أثار أعمال الإرهاب . وشهد المسرح التركي في عام 1978 مذبحة كهرمانماراش (Kahramanmarash) التي راح ضحيتها مئات الأشخاص ، والتي كان لحزب العمل القومي المتطرف برئاسة ألب أرسلان توركيش دور كبير في وقوعها . وأعلنت حالة الطوارئ في عام 1979 ، ولم تستطع الحكومة أو البرلمان أو الجيش نفسه ، امتلاك الوسائل لفرض احترام النظام . وانقلبت الاختلافات إلى صراعات عنيفة جداً ، وحل في تركيا «رعب أعمى» وتصاعدت تحت ضغط الأحداث المطالب الدينية والشيوعية والقومية والإثنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية .[99]

أما الوجود الديني فقد تركز خلال هذه الفترة حول حزب السلامة الوطني بزعامة أربكان ، وقد تجاوز حضور حزب السلامة الوطني الفعلي حضوره الانتخابي بفضل التآلف الحكومي . ونجح الحزب في البروز في

الائتلافات المرتبة سواء مع حزب الشعب الجمهوري أو مع حزب العدالة، وشارك في ثلاث حكومات: الأولى حكومة أجاويد خلال الفترة 7/ 1/ 1974 ـ 18/ 9/ 1974، وتولى فيها أربكان منصب نائب رئيس الوزراء ووزير دولة، وشغل حزبه سبع وزارات أهمها الخارجية والداخلية. والثانية حكومة سليمان ديميريل الرابعة خلال الفترة 31/ 3/ 1975 ـ 22/ 6/ 1977، وتولى فيها أربكان منصب نائب رئيس الوزراء كما تولى سبعة آخرون من حزبه وزارات مهمة بما فيها وزارة الداخلية. والثالثة حكومة ديميريل الائتلافية الخامسة خلال الفترة 21/ 7/ 1977 ـ 5/ 1/ 1978، وشغل فيها أربكان المنصب نفسه، وتولى سبعة آخرون من حزبه وزارات متنوعة.[100]

كانت مشاركة حزب السلامة الوطني في تلك الائتلافات ذات أثر حاسم، فقد احتكر الحزب شيئاً فشيئاً كل تعبير ديني، وجمع بين قيم إسلامية وأخرى وطنية، اندرجت في إطار مبادئ الحزب وأهدافه. ومن منطلق توجهاته الإسلامية دعا حزب السلامة الوطني إلى نهوض تركيا بدور قيادي في إقامة كتلة أو مجموعة إسلامية، وتعميق علاقات تركيا مع الدول الإسلامية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.[101] وتسبب الحزب في إسقاط وزير الخارجية التركي، وهو من حزب العدالة، في 5 أيلول/ سبتمبر 1980، حيث «اتهم الوزير بتورطه في توثيق علاقات تركيا مع إسرائيل».[102] وبعد يوم من طرد وزير الخارجية عقد تجمع مؤيد لأربكان وحزبه في مدينة قونية في 6 أيلول/ سبتمبر، واشترك في ذلك التجمع الحاشد نحو 40 ألف مواطن تركي، ونادى المتظاهرون بتأسيس دولة

إسلامية، واستهزؤوا بكل ما يؤمن به أتاتورك والمؤسسة العسكرية. وهتف المتظاهرون الذين جاؤوا من جميع أنحاء البلاد بالشعارات الدينية، واحتجوا على ضم إسرائيل للقدس، ونادوا بقطع العلاقات معها، ودعا أربكان في هذه التظاهرة إلى بدء الصراع لإنهاء العقلية الغربية الزائفة التي تحكم تركيا،[103] وكانت هذه التظاهرة واحدة من مجموع تظاهرات إقليمية أخرى جرت في البلاد، وكان ذلك التطور في الأحداث قد تزامن مع أحداث الثورة الإيرانية، وأثار حفيظة قادة الجيش والقوى السياسية العلمانية، وترافق مع تصاعد أعمال العنف الداخلي السابقة بين الميليشيات المسلحة للتنظيمات القومية المتطرفة، وأهمها منظمة الذئاب الرمادية التابعة لحزب الحركة القومية والتنظيمات اليسارية الماركسية وأكبرها منظمة اليسار الثوري.[104] وأدت كل تلك الأحداث إلى الانقلاب العسكري الثالث في غضون عشرين سنة حيث تسلم الجيش مقاليد الحكم في 12 أيلول/ سبتمبر 1980، ووصف قائد الانقلاب الجنرال كنعان إفرين تظاهرة قونية بأنها كانت قمة استعراض القوة من قبل الرجعية، وأن الجيش تدخل لوقف المد الإسلامي.[105]

خامساً: تطور الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا (1980 – 2003)

بعد انقلاب 12 أيلول/ سبتمبر 1980 اتخذ الانقلابيون قراراً بحظر جميع الأحزاب السياسية وحجز قادتها وتقديمهم للمحاكمة. وكان في مقدمة هذه الأحزاب حزب السلامة الوطني، حيث حوكم قادته أمام محكمة خاصة. وقدّم الإدعاء العام بالتفصيل خطباً ألقيت من قبل نجم

الدين أربكان وأعضاء آخرين من حزب السلامة بتواريخ وأمكنة مختلفة، إضافة إلى شعارات استخدمت في اجتماعات الحزب، ومن أمثلة ذلك: «إن الدولة العلمانية هي دولة يجب أن تحطم». واتهم أربكان على تصريحات له في مكة عندما قال: «تخلينا عن القرآن ما يقارب السنوات الخمسين الماضية، وأن الدين والدولة قد فصلا، وأن القرآن أدين، ويتعين علينا أن نعمل من أجل كلمة القرآن كي تكون فاعلة مرة أخرى، ولهذا الهدف نحن بحاجة إلى الجهاد».[106] وفي 24 نيسان/ إبريل 1981 وجهت المحكمة العرفية العسكرية لأربكان و33 من زملائه قائمة طويلة من التهم من بينها «العمل على استبدال مبادئ الدولة القانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية بمبادئ تقوم على أساس الإسلام»، ورفع شعار «سنحطم الأصنام ونقيم الإسلام»، و«محمد قائدنا»، وقول أربكان «إن حرية العبادة مسموح بها في روسيا وألمانيا»، واتهام حزب السلامة حزب الاتحاد والترقي الذي أسقط السلطان عبدالحميد بأنه «ماسوني وصهيوني»، وأن «أول محفل ماسوني تآمر على الدولة كان في سالانيك وكان أتاتورك واحداً منهم»، وأن «ثورات أتاتورك قطعت الصلة بين الشباب التركي وماضيه، وإصلاحاته أفسدت قيم الأمة الروحية»، وأن «تركيا اليوم جمهورية ملحدة».[107]

طلبت النيابة العامة سجن أربكان وزملائه لمدد تتراوح بين 14 و36 سنة، لكن أربكان تلقى حكماً بالحبس لمدة أربع سنوات، وحكم على 22 عضواً من أعضاء حزب السلامة بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات ونصف السنة. وخلال الفترة 1980-1983 ظل الجيش يدير الحياة السياسية التركية، وفي عام 1982 صدر دستور تركي جديد مازال معمولاً به حتى اليوم، نصت

المادة الثانية منه على أن «تركيا جمهورية، ديمقراطية، علمانية، اجتماعية»، كما نصت المادة الرابعة على أن ذلك النص «لا يمكن أن يلغى أو يعدل». ومع ذلك نصت المادة 24 من ذلك الدستور على أن «التربية والتعليم في مجال الدين والأخلاق مسموحان بهما . . في المدارس الابتدائية والثانوية . . . وهما خاضعان لإرادة كل شخص، وبالنسبة للأطفال القاصرين فلإرادة ممثليهم الشرعيين مع عدم السماح لأي شخص باستغلال المشاعر الدينية بأي طريقة لأغراض شخصية أو سياسية . . . ». ونصت المادة 24 على أن ممارسة التربية والتعليم في مجال الدين والأخلاق تجري تحت إشراف الدولة. ومع أن هذا الدستور فصل بين الدين والدولة، فقد أصبح الإسلام بموجبه قيمة أيديولوجية مبدئية، حاملاً الصفة الأخلاقية. هذا وقد ركز الدستور على «العلمانية» التي لا يمكن إلغاؤها أو تعديلها، وعلى عدم دستورية أي خرق للقوانين العلمانية الكمالية (مادة 2). [108]

وأعيدت الإدارة المدنية للحياة السياسية التركية بموجب الانتخابات العامة التي حصلت في تشرين الثاني/ نوفمبر 1983، مع بقاء الأحكام العرفية في البلاد، التي لم ترفع إلا في 19 تموز/ يوليو 1987. وتم تشكيل مجلس الأمن القومي برئاسة قائد الانقلاب الجنرال كنعان إفرين الذي أصبح رئيساً للجمهورية، وفُرضَ حظر على ممارسة الأحزاب المنحلة وقياداتها أي نشاطات سياسية حتى عام 1992، ومنع نواب البرلمان المنحل من المشاركة في انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر 1983. [109]

وقد اقتصرت المشاركة في انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر 1983، على ثلاثة أحزاب: الوطن الأم (ANAP)، والحزب الشعبي (HP) المتمتع برضا

العسكريين، والحزب الديمقراطي الوطني (MDP). وقد فاز الحزب الأول بالحكم بحصوله على 212 مقعداً في البرلمان من أصل 400 مقعد، مقارنة بـ 117 مقعداً للثاني، و71 مقعداً للثالث.[110]

اختار تورجوت أوزال، زعيم حزب الوطن الأم، الاستناد إلى الطبقات الوسطى وجمهور المتدينين، في إطار برنامج يدعو إلى التسامح والحرية. وكتب أوزال يقول: «الدين، ببساطة، هو بريق عندما كان موجوداً في كل مكان من المجتمع، وهو كامن في باطن النفس، ومركّز في روح المؤمنين، ويظهر في الصلاة. أصبح الأتراك مؤمنين ومطبقين للدين في حياتهم الشخصية بمثل ما هم علمانيون في حياتهم الاجتماعية».[111] وبعد أكثر من 60 عاماً من الكمالية ومحاولاتها التأثير الثقافي العلماني على الشعب التركي وطمس هويته الإسلامية، يظهر الإسلام مرة أخرى بوصفه "مرجعية دينية" عبر إعادة إدخال رسمي لتلك المرجعية على صعيد سياسي واجتماعي. وقد شجع أوزال انفتاح الدولة على التيارات الدينية؛ وقد تمثل ذلك في: علنية العبادة، واحترام المشاعر المتصاعدة من حركة التجمعات الدينية، وإعادة تفعيل الطرق الدينية ضمن تطبيقات دينية فردية وجماعية. وحدثت انطلاقة لم يسبق لها مثيل في الخطابات الدينية عبر تنوع المتخاطبين الرسميين وغير الرسميين، واختلطت الخطابات مع تطور كبير في حركة النشر الدينية بصيغ مختلفة. وتنوعت مناهج الثقافة الدينية عبر إعادة كتابة التاريخ، والسوسيولوجيا، والإدارة المالية، ونماذج التفكير الديني والعقيدة، وواجبات المؤمن المعاصر ودور النساء في الإسلام.[112] وظهر مثقفون إسلاميون مستنيرون في الثمانينيات والتسعينيات يدعون

إلى إعادة تطبيق التعاليم الدينية في مجال العلاقات الشخصية، والمجالات العامة، واتباع نهج حياة وقيم إسلامية حديثة متحررة مما علق بالدين من تشويهات عبر العصور. وامتلك هؤلاء المثقفون الذين جاءوا من المحيط إلى مراكز المدن ثقافة واسعة ومعرفة باللغات الأجنبية ووسائل حديثة للتعبير لإعادة تعريف الحياة الإسلامية.[113]

لقد برزت الحركات الإسلامية بعد الخمسينيات،[114] ونمت خلال الثمانينيات والتسعينيات، واندمجت في النظام العلماني التركي، وأخذ الإسلاميون يعبرون عن وجهات نظرهم. وأصبحت الحركات الدينية، وخاصة النقشبندية والنورسية، تلعب دوراً ذا مدلول في تشكيل الأحزاب السياسية منذ أواخر الستينيات، ثم أخذت تلك الحركات تعمل بوصفها جماعات ضغط لدعم المؤسسات الاقتصادية التي أقامتها المجموعات الإسلامية مثل قطاعات النسيج والبناء والبنوك، وأصبح القادة الدينيون لتلك الجماعات رؤساء رمزيين لبعض الأحزاب. وعلى سبيل المثال، تأسس حزب الرفاه في 19 تموز/ يوليو 1983 بالاتفاق مع شيخ الطريقة النقشبندية محمد زاهد كوتكو، ودعمت الجماعات الدينية وجهة نظر حزب الرفاه حول العلمانية.[115] وتمتع الإسلاميون الحاصلون على مؤهلات علمية بفرصة الترقي في مؤسسات الدولة، وأصبحوا نداً قوياً للنخب العلمانية التي كانت تصف رجال الدين السابقين بالرجعية، وتصف نفسها بالتقدمية. وصار "الإسلام السياسي" يطالب بإعادة تعريف الهوية الإسلامية التركية، وظهرت المرأة المسلمة في الحقل العام ولم تعد كما كانت في السابق ملحقة بالرجل، وصار الإسلاميون يكافحون من أجل الهيمنة على شكل الثقافة السائد و«السيطرة على

التاريخ»، وإعادة تعريف النفس، والدعوة إلى إسلام معاصر يعترف بكل المنجزات العلمية للإنسانية تحت شعار «العلم والإيمان»، مع التشديد على الهوية الإسلامية العصرية، وأسلمة كل مجالات الحياة انطلاقاً من فهم النفس إلى تنظيم حياة العالم، وسياسات الحكومة الإسلامية.[116]

يمكن إذاً رؤية الإسلام المعاصر بعد عام 1983، عندما برز اتجاه إسلامي مهم ضمن صفوف حزب الوطن الأم الذي تسنم السلطة. واحتل الإسلاميون المعاصرون مقاعد البرلمان، وبدأوا يكسبون شرعية وهيبة من قبل الرأي العام، وأخذوا يبرزون في الجامعات وفي المناظرات التلفزيونية ووسائل الإعلام الأخرى، وبدأت حركة نشر الدوريات والصحف والكتب الإسلامية تتصاعد في البلاد.

ونجح حزب الوطن بقيادة أوزال في تدعيم وضعه السياسي بينما تدهورت كثيراً شعبية كل من الحزب الشعبي والحزب الديمقراطي الوطني في انتخابات 25 آذار/ مارس 1984 المحلية التي شاركت فيها كافة الأحزاب القائمة آنذاك، بفضل تعديل أدخلته حكومة أوزال في قانون الانتخابات. وتطورت الحياة الحزبية والسياسية التركية، واكتسبت زخماً جديداً مع رفع الحظر عن الساسة السابقين بموجب استفتاء شعبي نظم في أيلول/ سبتمبر 1987 قبل انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر 1987 البرلمانية، وظهرت أحزاب جديدة، وأخرى شكلت امتداداً لأحزاب ما قبل انقلاب عام 1980. ومن تلك الأحزاب حزب الرفاه الذي تأسس في 19 تموز/ يوليو 1983 على أيدي أنصار حزب السلامة الوطني الذي حله العسكريون بعد الانقلاب المذكور، والذي قاده نجم الدين أربكان فيما بعد.

وفي الانتخابات العامة التي جرت في عام 1987، حصل حزب الوطن الأم على 292 مقعداً من مقاعد البرلمان البالغة 450 مقعداً ولم يحصل حزب الرفاه على أي مقعد في البرلمان، بينما حصل حزب الطريق الصحيح الذي تأسس في 23 حزيران/ يونيو 1983 والذي شكل امتداداً لحزب العدالة على 59 مقعداً. وحصل الحزب الديمقراطي الاجتماعي، أحد ورثة حزب الشعب الجمهوري، على 99 مقعداً.[117]

ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن حزب الوطن الأم بقيادة أوزال كان قد شكل "بوتقة صهر" للاتجاهات السياسية الأربعة التي كانت سائدة قبل انقلاب عام 1980: الاتجاه الاشتراكي الديمقراطي لحزب الشعب الجمهوري، واتجاه يمين الوسط لحزب العدالة، والاتجاه القومي لحزب الحركة القومية، والاتجاه الإسلامي لحزب السلامة الوطني المنحل.

ومع تنامي نشاط حزب الرفاه بقيادة أربكان، واستقطابه الكثير من المثقفين الإسلاميين والتيارات الإسلامية، استطاع الحزب الحصول على 62 مقعداً في انتخابات عام 1991 العامة. أي أنه أتى في المرتبة الرابعة بعد حزب الطريق الصحيح (178 مقعداً)، وحزب الوطن الأم (115 مقعداً)، والحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي (88 مقعداً)، بعد أن كان الحزب - حزب الرفاه - قد عجز في انتخابات عام 1987 البرلمانية عن اجتياز نسبة 10٪ لدخول البرلمان.[118]

وقد حقق حزب الرفاه في انتخابات 24 كانون الأول/ ديسمبر 1995 صعوداً سياسياً كبيراً عندما تقدم إلى المركز الأول بحصوله على أكثر من 21٪ من إجمالي الأصوات (158 مقعداً) في البرلمان الذي بلغ مجموع

مقاعده حينها 550 مقعداً، بينما حصل حزب الطريق الصحيح على 135 مقعداً، وحزب الوطن الأم على 132 مقعداً، وحزب اليسار الديمقراطي على 76 مقعداً، وحزب الشعب الجمهوري على 49 مقعداً.[119]

وكان حزب الرفاه قد حقق فوزاً كبيراً في الانتخابات المحلية في آذار/ مارس 1994، حيث تم انتخاب أعضاء من الحزب أمناء لبلديات 15 مدينة تركية كبيرة من بينها إسطنبول وأنقرة.[120] وجاء فوز حزب الرفاه الباهر في الانتخابات المحلية والبرلمانية المذكورة نتيجة استطاعته إيجاد تنظيم قوي للحزب وتوسيع نشاط خدماته المقدمة للمواطنين، وخاصة في المدن التركية المحرومة من وسائل العيش الجيدة.

على صعيد آخر، كان رد فعل النخب العلمانية يتميز أول الأمر بالارتباك، ثم راحت تطور سياسة علمانية تشهّر بموجبها بـ" الأصولية الإسلامية " وسعيها إلى تدمير الدولة العلمانية عن طريق إنشاء دولة إسلامية لتحل محلها. وتركزت المناقشات الواسعة في المعسكر العلماني على «مستقبل تركيا ونظامها السياسي» و«مخاطر التهديد الإسلامي»، وامتدت المناقشات إلى «طريقة الحياة» و«مفهوم الأخلاق» و«ارتداء الحجاب» في ظل «الإسلام المستورد» إلى تركيا و«صعود الإسلام المضاد للغرب»، وأطلق العلمانيون شائعات حول إمكانية حصول انقلاب عسكري لوقف المد الإسلامي.[121] وفي مواجهة تلك الحملة، خفف نجم الدين أربكان من تصريحاته السابقة التي كانت تدعو إلى «تحرير القدس والبوسنة والهرسك والشيشان»، وأجَّل مطالباته السابقة بـ «إلغاء فوائد البنوك» و«الابتعاد عن حلف الناتو»،[122] لكنه أصر على موقف قوي في

علاقاته مع الغرب مشيراً في هذا الصدد، إلى أن «تركيا كانت قد أهينت بشكل لم يسبق له مثيل بالنسبة لأي بلد آخر». [123] وأعلن في مؤتمر صحفي أنه «لا يسعى إلى رفض الاتحاد الجمركي مع أوربا فقط وإنما يسعى أيضاً إلى إعادة التفاوض حول نصوص الاتفاق». [124] وكان عدد من المسؤولين في حزب الرفاه قد أشاروا إلى أن الدبلوماسية التركية أخفقت بعد تصويت البرلمان الأوربي ضد حصول تركيا على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوربي «بسبب خلافها مع اليونان حول بحر إيجه». وأثار أنصار حزب الرفاه موضوع استهانة الغرب بتركيا، ومن ذلك قولهم إن «البلاد تطرق باب أوربا منذ أكثر من 20 سنة بدون نجاح، والخلاصة أن أوربا هي قبل كل شيء ناد مسيحي وهي تريد البقاء كذلك». [125]

لقد نجح أربكان في 29 حزيران/ يونيو 1996، بعد تشكيل ائتلاف مع تانسو تشيلر من حزب الطريق الصحيح، في تسنم منصب رئيس الوزراء بينما تولت تشيلر منصبي نائب رئيس الوزراء ووزارة الخارجية لتخلف الأول في رئاسة الحكومة بعد سنتين.

اصطدم نهج أربكان الإسلامي مع نهج قادة الجيش ومناصريهم العلمانيين في عدد من المسائل الداخلية والخارجية. ومن أهم تلك المسائل:

1. تبني حزب الرفاه بعض الإصلاحات والتدابير ذات الدلالات الدينية؛ كمسألة التوسع في فتح المؤسسات الدينية، وتقديم مشروع قانون يسمح بحرية ارتداء الحجاب في الجامعات والمكاتب الحكومية، والدعوة إلى إعادة فتح جامع "أيا صوفيا" التاريخي للمصلين،

واقتراح بناء مسجد في ميدان "تقسيم" بقلب إسطنبول. ورأى العسكريون في «تغلغل الرفاه والأربكانية في الاقتصاد عبر اتحاد MUSIAD الذي يضم عشرة آلاف شركة إسلامية متنوعة النشاطات، وفي التعليم عبر المدارس الدينية، وفي الجيش والشرطة وأجهزة الحكومة خطوة إضافية»[126] لتعزيز النهج الإسلامي في البلاد.

2. عدم رضى قادة الجيش عن محاولات أربكان حل المسألة الكردية في البلاد حلاً سلمياً في إطار "الأخوة الإسلامية"، ودعوته إلى نبذ أسلوب القوة في التعامل مع الحركة الكردية المسلحة.[127] وفي هذا الصدد فإن رئاسة أركان الجيش التركي «تعتبر كل إصلاح لصالح الأكراد يعادل تقسيم البلاد».[128]

3. خشية قادة الجيش من نهج حكومة أربكان في التعامل مع المشكلات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية، حيث استطاع حزب الرفاه تعزيز موقعه وسط الجماهير لاهتمامه بتحقيق إنجازات لخدمة السكان المحليين وخاصة في المحافظات الجنوبية الشرقية والشرقية التي يكثر فيها الأكراد.[129]

4. عدم توافق نهج قادة الجيش مع نهج أربكان الداعي إلى توثيق تعاون تركيا مع الدول الإسلامية، وخاصة دول الجوار: سوريا، والعراق، وإيران،[130] وإعادة الاعتبار إلى دور تركيا في العالم الإسلامي، وذلك بدلاً من سياسة ربط تركيا بالأحلاف الغربية التي يدافع عنها قادة الجيش.

5. وقوف رئيس الحكومة أربكان ضد أي تحالف مع إسرائيل، ومحاولاته تجميد اتفاقيات التحالف العسكري التركي-الإسرائيلي التي عقدها قادة الجيش قبل وبعد تسنمه رئاسة الوزراء دون إذنه، وقد ظهر الاختلاف بين الجانبين عندما تجاهل إسماعيل حقي قردائي رئيس أركان الجيش التركي حكومة أربكان في زيارته العلنية التي قام بها إلى إسرائيل في 24 شباط/ فبراير 1997، مصرحاً قبل مغادرته أنقرة إلى تل أبيب بأنه "لم يتشاور مع الحكومة" حول تلك الزيارة، وأنه «لم يكن يرى حاجة لفعل ذلك». [131] وبعد فشل أربكان في مقاومة اندفاع قادة الجيش في تكثيف تحالفهم مع إسرائيل حاول موازنة ذلك الاندفاع، فقام بزيارات للعديد من البلدان الإسلامية ومنها إيران، حيث وقع صفقة للغاز الطبيعي ومد الأنابيب والتعاون التجاري. وبلغت قيمة الصفقة 23 مليار دولار، حيث جلبت اهتماماً كبيراً في الغرب، وخاصة الولايات المتحدة. [132] ومثلت هذه الصفقة وتلك الزيارات تحدياً لنهج قادة الجيش. وحاول أربكان تحسين علاقات بلاده مع سوريا مؤكداً «أن سوريا لا تقدم الدعم الفعال إلى حزب العمال الكردستاني». [133] متحدياً بذلك القادة العسكريين الذين زودوه بتقارير استخبارية معادية لسوريا. وعندما قامت القوات التركية بإجراء مناورات بحرية مشتركة مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لم يؤخذ رأي حكومة أربكان في هذا الشأن. ومثلما أكدت المعلومات فإن العسكريين «لم يتساهلوا مع حكومة يقودها على وجه الدقة إسلامي ولم يكن يهم الجنرالات السير من فوق رؤوس السياسيين، وربط بلادهم في حلف يعارضه أولئك [السياسيون]». [134]

بدأ المد الإسلامي في ظل حكومة أربكان يخيف قادة الجيش وأنصارهم من السياسيين العلمانيين في البلاد، ووجدوا في المؤسسات الدينية المتنامية «مراكز لتجنيد المؤيدين . . . وتهديداً للنظام الجمهوري العلماني»، [135] على حد تعبيرهم. ورغم أن المؤسسات الدينية في تركيا تمولها الجمعيات المحلية وتخضع لإشراف وزارة التربية الوطنية، فإن هذه المؤسسات ازداد عددها مع مرور السنين وأصبحت تستقبل حتى صيف 1997 «نصف مليون تلميذ وتلميذة». [136]

بدأ أول صدام كبير بين مجلس الأمن القومي التركي الذي يسيطر عليه العسكريون وحكومة أربكان عندما أعلن المجلس في 28 شباط/ فبراير 1997 «توصيات تهدف إلى إغلاق الطريق في وجه صعود الإسلام السياسي». وقد تجاهلت حكومة أربكان تلك التوصيات التي تضمنت العمل على تعديل قانون التعليم الذي يهدف إلى إغلاق عدد كبير من المدارس الدينية والحد من تأثيرها عن طريق زيادة عدد سنوات الدراسة من خمس سنوات إلى ثمان في مجال التعليم الإلزامي، وجعل التلاميذ يتخرجون في المدارس بعمر 15 سنة، وهو عمر ربما لا يجعل التلاميذ ينخرطون في المؤسسات الدينية التي تقوم بتأهيل الأئمة والخطباء، تمهيداً لإغلاقها. [137]

وتضمنت توصيات مجلس الأمن القومي التي تجاهلها أربكان رفع الضرائب التي تؤثر في مجموع السكان طبقاً لاقتراحات قدمتها " مجموعة دولية " من أجل تقديم مساعدات لتركيا. وعندما لم يستجب أربكان لتلك التوصيات تم إجباره على تقديم الاستقالة في 18 حزيران/ يونيو 1997،

وعيّن قادة الجيش بدلاً عنه مسعود يلماز رئيساً للوزراء الذي صرح بأنه «لن يتساهل مع أولئك الذين اعتادوا الظلام والذين يخافون من النور» موجهاً حديثه إلى حزب الرفاه الإسلامي.

وقد رد الإسلاميون باتهام الكماليين العلمانيين بـ «الفاشستية والمزايدة». وبدأت الصحافة العلمانية منذ إجبار أربكان على الاستقالة، التحدث عن الإسلاميين بعبارات «هم» و «نحن» متناسية أنهم يمثلون الأغلبية في البرلمان، ولهم قاعدة جماهيرية واسعة. وتصاعدت محاربة حزب الرفاه عندما أوصى النائب العام للمحكمة العليا، تحت ضغوط قادة الجيش، بحل حزب الرفاه، وقدمت هذه التوصية إلى المحكمة الدستورية. من جهة أخرى اجتمع المجلس العسكري الأعلى في أوائل آب/ أغسطس 1997 وطرد 73 ضابطاً من الجيش اتهموا بكونهم مشتبهاً بهم في تعاطفهم مع الإسلاميين.[138]

وتم تبني قانون التعليم الموصى به من قبل مجلس الأمن القومي في 16 آب/ أغسطس 1997 في ظل حكومة يلماز، وسط اضطرابات ومظاهرات عنيفة شهدتها المدن التركية. وقد صرح إسماعيل حقي رئيس أركان الجيش آنذاك بأن «الأصولية لا تزال تمثل المشكلة الأولى التي تحاول القوات المسلحة التركية التصدي لها بكل حزم وشدة».[139]

في أواسط كانون الثاني/ يناير 1998 أصدرت المحكمة الدستورية قراراً بحظر نشاط حزب الرفاه. ونتيجة لهذا القرار فقد زعيم الحزب أربكان وخمسة من معاونيه مقاعدهم في البرلمان، وتم منعهم من العمل السياسي

لمدة خمس سنوات. واضطر أنصار حزب الرفاه إلى تشكيل حزب جديد لهم باسم "الفضيلة".

بقي ظل العسكريين مخيماً على البلاد، وبدا أن العسكريين والعلمانيين متفقون في محاربة الإسلاميين والأكراد، وهما «التهديدان الرئيسيان لأمن البلاد» كما يقولون. ويناقش الجانبان أحياناً لمعرفة من هو العدو الرئيسي؛ الإسلاميون أم الأكراد؟.[140] وفي الواقع، فإن مجلس الأمن القومي، الذي يسيطر عليه العسكريون، أصبح أكثر فأكثر «حكومة في الظل» في تركيا، وخلال السنوات الأخيرة بدأ يتدخل في كل الموضوعات بما في ذلك تحديد السياسات، وهو لا يكتفي بالتعبير عن الانتقادات، وإنما صار يقرر أي قناة تلفزيونية يتم السماح لها ببث البرامج، ويناقش أيضاً نظام الانتخابات، ومعالجة انقسامات الأحزاب، والإصلاحات البلدية، وخطط الوقوف في وجه صعود الحركة الإسلامية والأكراد.[141] وقد تم إنشاء "مركز قومي لإدارة الأزمات" في عام 1997، ووضع من الناحية النظرية تحت سلطة رئيس الوزراء، لكنه مسيطر عليه من قبل جنرال في الجيش.[142] وإذا ما قررت الحكومة أو البرلمان «وجود حالة أزمة» فيمكن عندئذ أن تُستبدل بالسلطة المدنية سلطة الجيش. وصار قادة الجيش يناقشون الأمور السياسية ويقررون رغم وجود الحكومة البرلمانية. ولا يمنع في "الديمقراطية التركية" أن يعبر قادة الجيش عن رأيهم علانية، وقد ظهر ذلك واضحاً في 8 كانون الثاني/ يناير 1999 عندما أكد أحد القادة العسكريين أن الجيش «لن يتساهل في تشكيل حكومة إسلامية أخرى».[143] وكانت هذه الدعوة بمنزلة رسالة للأحزاب العلمانية لتنظيم نفسها، ولردع

الرأي العام الذي يؤيد حزب الفضيلة. وبعد ثلاثة أيام من ذلك التصريح كلف بولاند أجاويد بتشكيل حكومة أقلية، وهي الحكومة السادسة منذ انتخابات عام 1995، وألفت بصورة رئيسية من حزبه الذي احتل المرتبة الرابعة في تأثيره الانتخابي بعد أزمة 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998، حيث اتهمت حكومة يلماز بالفساد، وأزيحت عن السلطة. وحضّرت حكومة أجاويد للانتخابات البرلمانية التي جرت بالفعل في نيسان/ إبريل 1999.

وبعد إلقاء القبض على عبدالله أوجلان في كينيا بمساعدة إسرائيل،[144] صار قادة الجيش التركي يرون في الإسلام العدو الرئيسي، وهذا ما يعرفه الإسلاميون الذين بدأوا في التراجع أيديولوجياً وسياسياً. ويستنتج عبدالله جول نائب الرئيس السابق لحزب الرفاه ونائب رئيس حزب الفضيلة والقائم بمهام الشؤون الدولية في الحزب الدرس من التجربة الحكومية السابقة لحزب الرفاه بقوله: «هناك مراكز في السلطة في هذه البلاد تقف خارج النظام القانوني، ولا أتحدث فقط عن الجيش. لا يكفي أن يكون الناس معك، تركيا ليست في الحقيقة ديمقراطية إذا ما قارناها ببقية أوربا، نحن أصبحنا إذن أكثر واقعية، ونعمل على التقليل من وعودنا».[145] ومن أجل إظهار هذه الصورة، فقد عين رجائي كوتان، وهو قائد معتدل جداً لحزب الفضيلة، البروفسور نوزاد ياجينتاس، وهو شخصية وطنية معتدلة وأستاذ اقتصاد في جامعة إسطنبول ومقرب من الرئيس السابق أوزال، مسؤولاً عن العلاقات العامة. ويمتاز ياجينتاس بأنه مدافع أيديولوجي عن المؤالفة بين تركيا وهويتها الإسلامية. ويذكر نوزاد ياجينتاس: هناك «أشخاص عديدون مثلي، لم يكونوا أبداً أعضاء في

الرفاه، ارتبطوا بالفضيلة»، ويضيف: إن الأهداف النبيلة لحزب الفضيلة تتركز في المطالبة بـ«الديمقراطية والحريات والتطور الاجتماعي». وعندما سئل عن الإسلام، أجاب: «نحن لا نؤكد على الدين، لكي لا يتهمونا باستخدامه لأغراض سيئة، لا نريد إثارة أحد في هذا الموضوع الحساس جداً». [146]

ورغم هذا الاعتدال، فإن الأوساط العلمانية، تتهم حزب الفضيلة والإسلاميين باتباع سياسة مرحلية، وتتساءل: «إذا عاد الإسلاميون إلى السلطة هل سيفرضون قوانين دينية أجنبية؟». ويرى العلمانيون أن الإسلام هو من «بقايا القرون الوسطى»، وهم يناقشون موضوع الحجاب الموحد الذي تغطي به النساء المسلمات رؤوسهن جنباً إلى جنب مع قضايا أخرى كقضية إلقاء القبض على أوجلان وجلبه إلى تركيا، وفضيحة رئيس الحكومة السابق يلماز. [147]

إن القوى السياسية العلمانية تبدو من دون تلاحم ومن دون أيديولوجيا، وهي مطبوعة على الانتهازية. ولم تكن قادرة على خلق روابط قوية مع المجتمع، ولذا نجد أن 20٪ من الناخبين لا يعرفون دائماً لمن يصوتون. ويتفق كل الناس على ضرورة إصلاح الدولة والنظام السياسي إصلاحاً عميقاً، وخاصة بعد تتابع نشر الفضائح بعد 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1996 التي أكدت وجود علاقة بين الدولة والجريمة المنظمة واليمين المتطرف. [148] ومنذ السبعينيات اختار قادة الجيش في معركتهم ضد اليسار حليفاً جديداً من عناصر اليمين المتطرف، وتمثل ذلك اليمين المتطرف في حزب العمل القومي بقيادة ألب أرسلان توركيش الذي تسبب في قتل أكثر

من 100 شخص وجرح 1000 آخرين في مدينة كهرمانماراش التي كان يسيطر عليها اليساريون.[149]

تكهن معظم المراقبين قبل الانتخابات العامة التي جرت في 18 نيسان/ إبريل 1999 بسباق مغلق بين حزب اليسار الديمقراطي بقيادة بولاند أجاويد وبين الإسلاميين في حزب الفضيلة. ولكن النتائج صدمت الكثير من المراقبين. وجاء أجاويد في المرتبة الأولى، وحصل حزبه على 22.3٪ من الأصوات. لكن انتصاره أثر عليه بروز حزب الحركة القومية، وهو امتداد لحزب العمل القومي الذي كان قد أنشأه في السابق ألب أرسلان توركيش. وبينما لم يحصل هذا الحزب في الانتخابات السابقة إلا على 8.2٪ من الأصوات، وفشل في دخول البرلمان، استطاع في انتخابات عام 1999 الحصول على أكثر من 18٪ من الأصوات، وبدت النتيجة مدهشة جداً؛ لأن الحزب ظل من دون قيادة منذ وفاة قائده الأسطورة توركيش منذ سنتين. وكان ناشطو الحزب السابقون قد جندوا من قبل الدولة من أجل القيام بعمليات غير قانونية، وكانت التحقيقات قد كشفت منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 1996 عن وجود روابط لأوساط مهمة في الحزب مع المافيا وأجهزة الأمن والقادة السياسيين.[150]

وجاء حزب الفضيلة في المرتبة الثالثة، حيث انخفضت نسبة التصويت له من 21.3٪ في انتخابات عام 1995 إلى 15٪ في الانتخابات الأخيرة. وجاء هذا الانحسار في التصويت للحزب نتيجة للعديد من العوامل؛ منها: الضربات الشديدة التي وجهت لحزب الرفاه من قبل قادة الجيش، ومنع قائده أربكان وخمسة من أركان حزبه من أي نشاط سياسي،

والانقسامات التي عاناها حزب الفضيلة، وقرار الحزب الكارثي بدعم نواب كانوا يسعون إلى معارضة الانتخابات، ومواقف قادة الجيش التي كانت قد أشارت إلى عزم الجيش على عدم السماح للإسلاميين بالرجوع إلى السلطة، وهذا ما أدى إلى إضعاف اندفاع بعض شرائح المجتمع في التصويت لحزب الفضيلة. وساهم الصراع بين الجيش والأكراد في بروز القومية، وكانت وسائل الإعلام قد ألهبت مشاعر السكان القومية ضد سوريا بزعم أنها توفر المأوى لقائد حزب العمل الكردستاني عبدالله أوجلان وأنصاره، ثم تحولت الحملة الإعلامية ضد الحكومة الإيطالية لعدم تسليمها أوجلان للحكومة التركية. وجاء إيقاف أوجلان وجلبه إلى تركيا ليبرز نجم رئيس الحكومة بولاند أجاويد، وكأن اعتقال أوجلان سينهي على الفور الحركة الكردية المسلحة المستمرة في تركيا منذ عام 1984. ويمكن إضافة هذا العامل إلى بروز حزب أجاويد وحزب الحركة القومية في الانتخابات الأخيرة، وبخاصة أن حزب الفضيلة الذي يشكل امتداداً لحزب الرفاه له رأي في إنهاء الصراع المسلح بين الجيش والأكراد يستند إلى ضرورة إيجاد حل سلمي للمسألة في إطار "الأخوة الإسلامية"، والاعتراف للأكراد بالعديد من الحقوق المشروعة، وهذا ما يرفضه الجيش والقوميون المتطرفون والأوساط العلمانية.

لقد كلف رئيس الجمهورية سليمان ديميريل، بولاند أجاويد بتشكيل الحكومة التركية، وبالفعل استطاع أجاويد تشكيل حكومة ائتلافية ضمت حزبه؛ حزب اليسار الديمقراطي، وحزب الحركة القومية بقيادة دولت بهجلي، وحزب الوطن الأم بزعامة مسعود يلماز، ونالت هذه الحكومة

في 9 حزيران/ يونيو 1999 ثقة الجمعية الوطنية بأغلبية 354 صوتاً. وتمتلك الأحزاب الثلاثة وحدها أغلبية 351 مقعداً من مقاعد الجمعية البالغ مجموعها 550 مقعداً.[151] وهذه هي المرة الرابعة التي يتولى فيها أجاويد المؤيد المتشدد للعلمانية رئاسة الوزراء، وكان قد أبرم في أواخر أيار/ مايو 1999 اتفاقاً ائتلافياً مع حزبي "الحركة القومية" و"الوطن الأم". وأكدت الحكومة تصميمها على مواصلة التصدي للانفصاليين الأكراد، في الوقت الذي أعلن فيه رئيس الحكومة عن نيته إعادة تطبيق قانون يضمن عفواً محدوداً عن متمردي حزب العمال الكردستاني الذين يستسلمون للسلطات، وتعديل تركيبة محاكم أمن الدولة، وإلغاء منصب المدعي العام العسكري بهدف الاقتراب من النظم الأوربية.

أما فيما يخص العلاقات مع الاتحاد الأوربي فإن الاتفاق المبرم مع حزب "الحركة القومية" وحزب "الوطن الأم" يؤكد أن لتركيا الحق في أن تكون عضواً كامل العضوية في الاتحاد، وأن الحكومة الائتلافية ترغب في العمل على تحقيق هذا الهدف من دون تقديم تنازلات على حساب حقوقها ومصالحها الوطنية.[152]

هذا وكان حزب "الوطن الأم" بقيادة مسعود يلماز قد حصل في تلك الانتخابات العامة على ما يقرب من 13.5٪ من أصوات الناخبين، في حين أتى في المرتبة الخامسة حزب تانسو تشيلر "الطريق الصحيح" حاصلاً على 12.5٪ من الأصوات. وفشل حزب الشعب الجمهوري في الحصول على نسبة 10٪ من إجمالي الأصوات كشرط لدخول الجمعية الوطنية.[153] ومن

الجدير بالذكر أن الاتفاق الائتلافي الثلاثي المذكور، سبقه توتر شديد بين حزب الحركة القومية وحزب اليسار الديمقراطي الذي يرأسه أجاويد بعدما أدلت زوجة رئيس الوزراء المكلف وهي نائبة رئيس الحزب، بتصريحات ألقت شكوكاً فعلية حول إمكانية الوصول إلى الاتفاق. وكانت قد حصلت مواجهات دامية بين أنصار الحزبين في أواخر السبعينيات أوقعت مئات القتلى، وشكلت أحد مبررات الانقلاب العسكري في عام 1980، لكن أجاويد وبهجلي أصلحا ذات البين بعد إلحاح الرئيس سليمان ديميريل. [154]

ومع وضوح موقف قادة الجيش المعادي لحزب الفضيلة أعلن الناخبون عن تثمينهم لأمناء بلديات عدد من المدن التركية، الذين ينتمون إلى حزب الفضيلة، سامحين للحزب بالاحتفاظ بإدارة أكبر مدينتين في تركيا: إسطنبول والعاصمة أنقرة.

وضمن صراع قادة الجيش وأنصارهم السياسيين العلمانيين ضد الإسلام والإسلاميين، أثار العلمانيون في البرلمان التركي ضجة كبيرة ضد النائبة الإسلامية مروة قاوقجي (من حزب الفضيلة) التي أصرت على حضور جلسة البرلمان الافتتاحية بداية شهر أيار/ مايو 1999 وهي مرتدية حجابها، وقد نقل التلفزيون جانباً من تلك النقاشات، حيث كان الإسلاميون يشجعون النائبة الإسلامية بعاصفة من التصفيق، بينما كان العلمانيون يضربون بأيديهم على الطاولات التي أمامهم. وخرج رئيس الوزراء المكلف بولاند أجاويد عن طوره ليقول للنائبة «إن البرلمان ليس مكاناً لتحدي قواعد الدولة». [155] أما الرئيس ديميريل فاتهم النائبة الإسلامية بـ"التحريض". ومع أنه لا توجد قاعدة واضحة بشأن منع الحجاب في

البرلمان، [156] فإن الإسلاميين استطاعوا عرض قضيتهم الكبيرة أمام الرأي العام.

وقد استغل العلمانيون تلك القضية وشرعوا في ملاحقة النائبة مروة قاوقجي، حيث أصدر رئيس الجمهورية سليمان ديميريل في 21 أيار/ مايو 1999، مرسوماً بسحب الجنسية التركية من النائبة بحجة أنها لم تخطر السلطات بحصولها على الجنسية الأمريكية، وهذه هي أقصى عقوبة. [157] ويترتب على ذلك سحب تمثيلها النيابي. وصرحت النائبة الإسلامية بأنها لم ترتكب جرماً لتعامل بهذه الطريقة، وأثيرت أيضاً مسألة حصول العديد من السياسيين على جنسية مزدوجة من دون أن يعاقبوا.

وفي 7 أيار/ مايو 1999، طلب وكيل المدعي العام في تركيا التحقيق فيما إذا كان حزب الفضيلة امتداداً لحزب الرفاه الإسلامي، وبحث إمكانية حل الحزب. وقد سرعت هذا الإجراء قضية مروة قاوقجي، حيث تأمل السلطات في إضعاف قوى الحزب الجديد وإبعاد نوابه عن البرلمان. وطبقاً لذلك الطلب أمرت المحكمة الدستورية في حزيران/ يونيو 2001 بحل حزب الفضيلة بسبب نشاطاته المناهضة للعلمانية، [158] وكان المدعي العام التركي قد طلب في 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1999 من المحكمة الدستورية حل حزب الفضيلة استناداً إلى المواد 2 و24 و68 و69 من الدستور.

ونظراً لوجود قاعدة تأييد قوية للحركة الإسلامية في المجتمع بصورة عامة، ولحزب الرفاه وامتداده حزب الفضيلة بصور خاصة، حيث قدر

عدد أعضاء حزب الرفاه بـ «أربعة ملايين عضو في نهاية 1996»، [159] فإن الصراع بين العلمانية والإسلام سيبقى مستمراً.

صحيح أن أربكان وخلفاءه في حزب الفضيلة كانوا يبدون اعتدالاً في بعض طروحاتهم السياسية والدينية أحياناً ضمن "اللعبة الديمقراطية" المحكومة من قبل الجيش، ولكن أربكان نفسه اضطر في مواجهة الحملة الشرسة التي شنتها الصحافة العلمانية ضد حزبه "الرفاه" في عام 1994 إلى تحذير خصومه بقوله: إن القوى الإسلامية «قادمة إلى السلطة حتى وإن تطلبت الضرورة سفك الدماء». [160]

تساءل البعض قبل تسلم أربكان رئاسة الوزراء عما سيكون عليه موقف الولايات المتحدة الأمريكية من وصول محتمل لحزب الرفاه إلى السلطة، وهو الحزب الذي يتخذ مواقف معادية تماماً للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. وكانت «هناك وجهتا نظر أمريكيتان حول هذا الموضوع؛ الأولى تعتبر كل أنواع الحركات الإسلامية خطراً وتهديداً على المصالح الأمريكية ولا شيء يحول دون ذلك إلا عبر ضربة عسكرية. والثانية تدعو إلى التعامل مع صعود الحركة الإسلامية في تركيا، بحذر ودقة، وبصورة تخدم المصالح الأمريكية حتى لا تتكرر في تركيا التجربة الإيرانية». [161] ويبدو أن قادة الجيش التركي فضلوا في حينه وجهة النظر الأمريكية الثانية عندما سمحوا بوصول حزب الرفاه إلى السلطة، لكنهم شعروا بعد تنامي المد الإسلامي في البلاد بأنهم وأنصارهم من السياسيين العلمانيين أصبحوا يخوضون "معركة حياة أو موت" ضد الإسلاميين على حد تعبير أحد المحللين السياسيين الغربيين. [162]

بعد حل حزب الفضيلة «شكل الفصيل المحافظ في الحركة الإسلامية التركية حزب السعادة»، [163] في حين شكل فصيل آخر بزعامة رجب طيب أردوجان، العضو البارز في حزب الرفاه المنحل، حزب العدالة والتنمية. وقال أردوجان في تصريح له: «إنه لا داعي لربط هذا الحزب بأي حزب سابق أو حال». [164] وصرح أعضاء قياديون في الحزب المذكور بأنهم مستعدون «لمخاطبة نطاق أكبر من الناخبين من يمين الوسط بدلاً من الناخبين الإسلاميين فقط». [165] وبالفعل استقطب حزب العدالة والتنمية جمهوراً واسعاً من الناخبين؛ نظراً لأن أردوجان يتمتع بشعبية كبيرة في تركيا، وكان قد قدم خدمات جليلة لمواطنيه الأتراك عندما كان عمدة إسطنبول، ولأن «معظم الناس يعتبرونه غير فاسد على عكس غيره من السياسيين الأتراك. وخلفيته والتزامه بالقيم الإسلامية يجتذبان أيضاً المسلمين الأتراك المتدينين الذين نفرتهم الدولة». [166]

لقد أدى تدهور صحة رئيس الوزراء بولاند أجاويد، والخلافات المريرة بين أعضاء حكومته الإئتلافية إلى إجراء انتخابات عامة مبكرة في مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر 2002. وشكلت هذه الانتخابات منعطفاً كبيراً في الحياة السياسية التركية، حيث حقق حزب العدالة والتنمية فوزاً ساحقاً فيها عندما حصل على 363 مقعداً في البرلمان من أصل المقاعد البرلمانية البالغ عددها 550 مقعداً. وبذلك أصبح الحزب الذي لم يمض على تشكيله عام واحد قادراً على ترؤس الحكومة التركية بمفرده، إذ احتل أقل قليلاً من ثلثي المقاعد في البرلمان. وحصل حزب الشعب الجمهوري على 178 مقعداً، ونال نواب مستقلون المقاعد الستة الأخرى. ومن الجدير بالذكر أن

أي حزب يتمتع بثلثي المقاعد البرلمانية يمكنه إجراء تغييرات في الدستور.[167]

ومن مفارقات "الديمقراطية التركية" التي لا تشبه الديمقراطيات الغربية، أن زعيم حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوجان كان قد منع من ترشيح نفسه في الانتخابات المذكورة والدخول في البرلمان، وبالتالي من أن يصبح رئيساً للوزراء. فقد أدين أردوجان قضائياً بتهمة «التحريض على بث الكراهية الدينية»،[168] وذلك في عام 1998. واستند الاتهام إلى واقع أنه قرأ علناً قصيدة تقول: «المساجد ثكناتنا، والقباب خوذنا، والمآذن حرابنا، والمؤمنون جنودنا...».[169] وحكم عليه بالسجن لمدة عشرة أشهر، غير أنه أطلق سراحه بعد أربعة أشهر. وقد جادل أردوجان ومحاموه بأن التغييرات التي جرت مؤخراً في التشريعات التركية التي تنظم حرية التعبير تجعل إدانته باطلة،[170] واضطر أردوجان إلى ترشيح نائبه في الحزب عبدالله جول ليصبح رئيساً للوزراء.

إن أمام حزب العدالة والتنمية مهام عسيرة؛ هي محاولة التوفيق بين ما يريده منه ناخبوه من إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، وبين ما يريده العلمانيون من العسكريين والسياسيين الأتراك على الأصعدة السياسية الداخلية والخارجية. وقد نقل عن أردوجان قوله إن حزبه «سيلتزم بالمبادئ العلمانية التي ينص عليها الدستور التركي»،[171] وبشر بـ«عصر ذي مغزى أكبر ومختلف فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات».[172] ويبدو أن أردوجان وأركان حزبه يسعون نحو إيجاد توافق بين الديمقراطية والإسلام على غرار الأحزاب الديمقراطية المسيحية في الغرب، ونحو علمانية تحترم

مشاعر الإنسان، ولا تحاسب الأفراد على آرائهم بما في ذلك آراؤهم الدينية، مثلما هو حاصل في مجتمعات الدول الديمقراطية الغربية التي يحتفظ فيها رجال الدين والمؤسسات الدينية بمواقع قوية.

في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2002 حدثت أول أزمة بين حزب العدالة والتنمية ورئيس الجمهورية أحمد نجدت سيزر حين نقض الأخير تعديلات دستورية أجراها البرلمان التركي الجديد من شأنها السماح لأردوجان بترشيح نفسه لانتخابات تكميلية، وإمكانية دخول البرلمان، ومن ثم الترشح لرئاسة الوزراء، وقد أقرت تلك التعديلات من قبل 440 نائباً.[173] وقد أصر البرلمان التركي الذي يهيمن عليه حزب أردوجان على تلك التعديلات الدستورية، وأعاد إحالتها إلى رئيس الجمهورية الذي أجبر أخيراً على التصديق عليها.[174] وكان أمام رئيس الجمهورية خياران صعبان في حالة عدم التصديق عليها؛ وهما إما إخضاع التعديلات إلى استفتاء عام وإما إحالتها إلى المحكمة الدستورية للبت فيها، وفي هذه الحالة يمكن للبرلمان أن يجري تعديلات دستورية يخفض فيها مدة رئيس الجمهورية من سبع سنوات إلى أربع، وقد يصبح أردوجان الذي يتمتع بدعم البرلمان رئيساً للجمهورية.[175] وبتصديق رئيس الجمهورية سيزر على التعديلات الدستورية المذكورة فسح المجال لأردوجان لترشيح نفسه في انتخابات فرعية جرت في شباط/ فبراير 2003. وقد فاز أردوجان بتلك الانتخابات الفرعية ليصبح عضواً في البرلمان، ومن ثم تسلم رئاسة الحكومة.

في 14 آذار/ مارس 2003 قدم أردوجان بوصفه رئيساً للحكومة التركية الجديدة تشكيلته الوزارية الجديدة إلى الرئيس سيزر للمصادقة عليها،

وعين أردوجان سلفه عبدالله جول في منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في التشكيلة الوزارية الجديدة. [176]

في 9 كانون الثاني/ يناير 2003 حدثت أزمة أخرى عندما وجه قائد الجيش التركي الجنرال حلمي أوزكوك انتقاداً لحكومة عبدالله غول السابقة وذلك بسبب تضامن هذه الحكومة مع ضباط تم تسريحهم من الجيش بتهمة التطرف الديني، ولم يكتف قائد الجيش التركي بهذا الانتقاد القاسي، وإنما أعلن عن معارضته لموقف الحكومة الداعي إلى تخفيف القيود على ارتداء الحجاب الإسلامي، ووصف الجنرال أوزكوك حكومة جول بأنها تشجع على النشاطات المتطرفة، وذكر أن الجيش التركي طور توجهات دفاعية ضد تسلل العناصر الإسلامية إلى صفوفه، مطهراً من حين إلى آخر العسكريين المتعاطفين مع التيار الإسلامي، حيث قامت القيادة العسكرية بإقالة الكثير من العسكريين المتهمين بالتطرف الديني. وقبل أسبوع من توجيه قائد الجيش انتقاده لحكومة جول قرر المجلس العسكري الأعلى التركي طرد 7 من ضباط الجيش بتهمة التطرف. [177] وكان على رئيس الحكومة جول التوقيع على قرار إقالة الضباط على الرغم من تحفظاته عليه. ويبدو أن هدف قائد الجيش التركي من توجيه انتقاد علني لحكومة جول هو إجهاض عزم الحكومة على تقديم مشروع قانون إلى البرلمان يمنح الضباط المسرَّحين من الجيش حق رفع دعوى لاستئناف قرار القيادة العسكرية. وقد اضطر رئيس لجنة الدفاع في البرلمان التركي، وهو ضابط سابق إلى الاستقالة بعد أن اتهمته الصحافة بأنه يؤيد الإسلاميين.

وكانت الصحافة التركية قد ذكرت أن هذا الضابط السابق الذي طرد من الجيش عام 1997 قد انتخب نائباً في البرلمان على لوائح حزب العدالة والتنمية.[178]

وأخيراً يمكن القول إن المستقبل وحده سيكشف مدى إمكانية تعايش حكومة حزب العدالة والتنمية ذات التوجهات الإسلامية مع قادة الجيش التركي الذين يعتبرون أنفسهم حراس العلمانية، ولا يعيرون اهتماماً لمسألة الديمقراطية التي تفترض خضوع قادة الجيش للسياسيين المنتخبين من قبل الشعب.

الخاتمة

نخلص من هذه الدراسة إلى أن الأرض التركية التي احتضنت الإسلام طيلة قرون، تشهد اليوم صراعاً عنيفاً بين العلمانية والإسلام قد يتطور إلى صراع أعنف في المستقبل. إن هذا الصراع الذي ابتدأ في ظل الدولة العثمانية أدى إلى إسقاط قادة جمعية الاتحاد والترقي السلطان عبدالحميد في عام 1909 بالتعاون مع اليهود والحركة الماسونية، وإلى شل السلطات الدنيوية والدينية للسلطان الذي خلفه من الناحية العملية. كما أدى إلى إلغاء مصطفى كمال منصب السلطنة ـ الخلافة في عامي 1922 و1924، واتخاذه إجراءات علمانية استهدفت طمس معالم "الهوية الإسلامية" للبلاد، وتغريب تركيا، بمعنى تقليد المظاهر الغربية من دون تطبيق ديمقراطية الغرب؛ إذ بينما فهمت "العلمانية" في الغرب بمعاني فصل الدين عن الدولة، وضمان الأخيرة الحرية الدينية للأفراد، وعدم تدخلها

في شؤون العبادة، وتوفيرها المساواة لكل المواطنين أمام القانون، وعدم إرغام الناس على السير في نهج تراه الدولة هو الأفضل، فإن "العلمانية الكمالية" فهمت، بالإضافة إلى فصل الدين عن الدولة، بمعان معادية للدين، وشل دور رجال الدين في المجتمع، وقمعهم، ومحاولة إزالة الموروث الديني الثقافي والحضاري للبلاد، وإجبار الناس على السير في نهج علماني مضاد للدين رأت الدولة أنه الأفضل. وفي حين امتزجت "العلمانية الغربية" بالأفكار الديمقراطية التي تحترم مشاعر الإنسان وآراءه، وتسمح بإيجاد أحزاب ديمقراطية مسيحية، فإن "العلمانية الكمالية" طبقت عن طريق استخدام القوة، وديكتاتورية الحزب الواحد. واستمر هذا الحال إلى أواخر الأربعينيات. وخلال تلك الفترة، ابتعدت غالبية السكان عن السلطة، وأصيبت البلاد بانفصام الشخصية، حيث ظلت دروس الدين تلقى خارج نطاق مراقبة السلطة، وخاصة في القرى والأرياف. وفسحت تلك السياسة العلمانية القسرية المجال لظهور ثغرات كبيرة ساعدت على تبلور معارضة سياسية لنهج الدولة.

إن سوء تقدير ارتباط السكان الذين هم في غالبيتهم الساحقة مسلمون (أكثر من 99٪) بالثقافة الدينية، وبالهوية الإسلامية جعل الصراع بين العلمانية والإسلام قائماً حتى اليوم، وتبلورت معارضة سياسية قاومت ذلك النهج العلماني. وعندما أتيحت الفرصة للشعب للتعبير عن نفسه في فترة تعدد الأحزاب، ومنذ فوز الحزب الديمقراطي تحديداً في عام 1950 بالحكم، برزت النشاطات الإسلامية وأخذ الإسلاميون فيما بعد يؤثرون في الحياة السياسية التركية، وخاصة في إنجاح الأحزاب أو التسبب في

فشلها في الانتخابات العامة، وكثيراً ما كانت تلك الأحزاب تأخذ مطالب الإسلاميين بالاعتبار. وطور الإسلاميون أساليب عملهم، واستطاع حزب الرفاه، الذي يعتبر الفصيل المهم (وليس الوحيد) في الحركة الإسلامية، ترؤس أمانات 15 مدينة تركية كبيرة من بينها إسطنبول وأنقرة، عن طريق الانتخابات البلدية التي جرت في آذار/ مارس 1994، كما استطاع زعيم الحزب نجم الدين أربكان تسنم رئاسة الوزراء في حزيران/ يونيو عام 1996، وكان أول زعيم إسلامي يصل إلى ذلك المنصب في تاريخ الجمهورية التركية.

أثارت نجاحات حزب الرفاه الإسلامي ووصوله إلى السلطة اهتماماً كبيراً داخل تركيا والغرب. وتركزت المناقشات حول مستقبل النظام العلماني التركي واحتمال تطور الأمور إلى تأسيس "دولة إسلامية" في البلاد. وهنا تدخل قادة الجيش الذين يعتبرون أنفسهم "الضامنين للنظام العلماني"، وأجبروا في نهاية الأمر رئيس الحكومة أربكان على الاستقالة في حزيران/ يونيو 1997، وحاكموه، وأوقفوا نشاطاته السياسية مع خمسة من أركان حزبه لمدة خمس سنوات. وتسبب قادة الجيش الذين يحكمون البلاد من وراء الستار في حل حزب الرفاه وملاحقة امتداده "حزب الفضيلة" قضائياً ومن ثم حله، وربطوا بلادهم بتحالف عسكري مع إسرائيل، واعتبروا الحركة الإسلامية خطراً يهدد الأمن وعدواً لهم. لقد كافح الإسلاميون، وفي مقدمتهم حزب الرفاه (بأصليه السابقين: النظام الوطني والسلامة الوطني، وامتداده اللاحق: الفضيلة) من أجل إعادة "الهوية الإسلامية" لتركيا، وربط الأخيرة بعلاقات تعاون مع

محيطها الإسلامي، وإعادة الاعتبار لدور البلاد في العالم الإسلامي، بينما أصر قادة النظام العلماني وعلى رأسهم قادة الجيش على تعزيز تحالف بلادهم مع الغرب وإسرائيل، وواصلوا سعيهم لجعل تركيا "دولة أوربية" وعضواً في الاتحاد الأوربي.

ومن خلال ذلك نرى أن الصراع بين العلمانية والإسلام يتركز حول «هوية البلاد»، وتوجهاتها السياسية الداخلية والخارجية. وقد استطاعت الحركة الإسلامية وفي مقدمتها حزب الرفاه، وامتداده (الفضيلة)، تعبئة طاقات جيل إسلامي من الشباب لا تنقصه المعرفة العلمية والسياسية والدينية، جيل يعد بملايين الأشخاص، ينتظر ساعته لتسيير شؤون البلاد، وهذا ما أخاف العلمانيين وفي مقدمتهم قادة الجيش الذين ظلوا ملتزمين بتقليد السير وراء الغرب والشعور بمركّب النقص إزاءه، ولم يريدوا، أو لم يدركوا ضرورة ملاءمة التقدم العلمي والتقني الغربي مع الموروث الديني الثقافي والحضاري للبلاد.

ولهذا فإن الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا سيستمر في المستقبل، وربما سيتطور إلى صراع عنيف جداً إذا ما تعرض الإسلاميون إلى القمع الشديد، ومنعوا من حرية التعبير عن أنفسهم. وإذا ما أريد للمجتمع التركي أن يستقر فيتوجب على قادته ضمان قدر أدنى من التلاحم بين أفراده، وجعل هؤلاء الأفراد يؤمنون بصحة أساس ذلك المجتمع وتوجهاته السياسية الداخلية والخارجية، وهذا يتطلب احترام "هوية المجتمع الإسلامية" ونمط حياة أفراده وثقافتهم وموروثهم الديني والحضاري.

إن شرعية الحكم والمؤسسات السياسية تقاس بمدى تجسيدها القيم العليا التي تتضمنها هوية البلاد. وإذا ما أريد تجنب تعميق الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا، فينبغي ألا تلزم السلطة السياسية العلمانية الأفراد بقيم لا تتلاءم مع هوية المجتمع المؤلف من أغلبية إسلامية ساحقة، وإلا فإن أعضاء المجتمع سيشعرون بأن تحطيم قيمهم العليا أو انتهاكها يمثلان تهديداً لهويتهم. من السهل تبديل سلطة بسلطة، أو أفكار بأفكار، ولكن من الصعب محو ماضي البلاد وتاريخها، سواء كان ذلك في البناء الاجتماعي أو في الذاكرة. ولذلك نجد أن أبناء الشعب التركي قد حافظوا بأغلبيتهم على نمط حياتهم، الذي ورثوه من الأجداد إلى الأبناء والأحفاد، لأنهم وجدوه نافعاً لهم.

إن الموروث الديني الثقافي والحضاري للبلاد لا يمكن استبداله بالبساطة التي يفكر بها العلمانيون المتغربنون، الذين يرون أن مجرد لبس النائبة الإسلامية مروة قاوقجي الحجاب في البرلمان تحد لقواعد النظام العلماني، بينما نرى أن أول دولة علمانية غربية، هي الولايات المتحدة الأمريكية، تكتب على عملتها الوطنية كلمات الثقة بالله (In God We Trust)، كما نرى أن بريطانيا تعتبر ملكة البلاد (رئيسة الكنيسة والمدافع عن الإيمان). ونرى أيضاً أن الدولة الفرنسية العلمانية أعطت الحرية لكنائسها في العمل داخل المجتمع، بل إنها دعمت إرسال البعثات الدينية التبشيرية إلى الخارج، كما دعمت الأقليات الدينية في العديد من دول العالم.

الهوامش

1. حول أصل مصطلحي "Laicite" و"Secularite"، والسلطتين الدينية والزمنية انظر:

Guy Haarscher, La Laicite (Paris, Ed. Press Universitaires De France, 1996), 4-5.

2. Ibid, 5.

3. انظر:

Erik J. Zurcker, *Turkey: A Modern History* (London, New York: I. B. Tauris, 1993), 90-137.

4. حول حركة الأخذ عن الغرب وإعطائها الصفة الرسمية، انظر:

Gerard Khoury, "Le demembrement de L'Empire Ottoman: question d'orient ou d'occident?" in Les nouvelles questions d'orient (Paris: Hachette, 1991), 10-11.

وانظر كذلك: محمد حرب عبدالحميد (محقق ومترجم)، **مذكرات السلطان عبدالحميد** (القاهرة: دار الأنصار، 1978)؛ ص 3-4 و62-63.

5. أحمد نوري النعيمي، **الحياة السياسية في الدولة العثمانية** (بغداد، دار الحرية للطباعة، 1990)، ص 20.

6. حول نص دستور عام 1876، انظر: أحمد نوري النعيمي، **الحياة السياسية في الدولة العثمانية**، مرجع سابق، ص 41-43، وكذلك انظر:

Turkey Year Book, 1983 (Ankara: Prime Ministry-Directorate General of Press and Information, 1983), 57.

7. Gerard Khoury, art., op. cit., 10.

8. انظر المقدمة في: محمد حرب عبدالحميد، مصدر سابق، ص 3-4.

9. أحمد رضا، زعيم مجموعة من "الشباب الأتراك" الذين كانوا مبعدين إلى فرنسا، وقد أسسوا "لجنة الاتحاد والترقي" (Ittihat ve Terakki)، وأخذوا ينشرون جريدتهم **مشورة** منذ عام 1895، انظر:
Erik J. Zurcker, op. cit., 90-137.

10. حول تفاصيل استعانة لجنة الاتحاد والترقي بالجمعيات الماسونية وعلاقتها باليهود والماسونية، انظر: هـ. س. أرمسترونج، **الذئب الأغبر مصطفى كمال** (القاهرة: دار الهلال، بلا تاريخ، ترجمة دار الهلال عن الإنجليزية)، ص 29. وكذلك انظر: أحمد نوري النعيمي، **اليهود والدولة العثمانية** (بغداد: دار الشؤون الثقافية، 1990)، ص 196.

11. حول تفاصيل سيطرة الانقلابيين على السلطة، انظر: أرمسترونج، **الذئب الأغبر مصطفى كمال**، مصدر سابق، ص 33-34.

12. يؤكد هـ. س. أرمسترونج أن مصطفى كمال لم يكن له دور إيجابي في انقلاب 1908 على الرغم من عضويته في "جمعية الاتحاد والترقي". انظر: المصدر السابق، ص 33.

13. حول تفاصيل التمرد في الجيش العثماني بين عامي 1908 و1909 وهروب قادة الاتحاد والترقي، ومن ثم استطاعتهم السيطرة على الوضع مجدداً، انظر: محمد حرب عبدالحميد، **مذكرات السلطان عبدالحميد**، مصدر سابق، ص 90-99. ويمكن الرجوع في هذا الصدد إلى أرمسترونج، **الذئب الأغبر مصطفى كمال**، مصدر سابق، ص 35-36.

14. نشرت ترجمة نص برقية السفير البريطاني السابق في إسطنبول في مجلة **آفاق عربية** التي تصدر في بغداد، العدد 9، أيار/ مايو 1979، ونقل هذه الترجمة: أورخان محمد علي، **السلطان عبدالحميد الثاني، حياته وأحداث عهده** (الأنبار: دار الأنبار للطبع والنشر، 1987)، الطبعة الأولى، ص 293-312.

15. المرجع السابق، ص 295 و303.

16 . آرمسترونج، **الذئب الأغبر مصطفى كمال**، مصدر سابق، ص 29 ـ 30 .

17 . المصدر السابق، ص 30 .

18 . المصدر السابق، ص 31 .

19 . لوسيان كافرو ـ ديمارس، **العار الصهيوني، آفاته وكوارثه**، مرجع سابق، ص 76 .

20 . أعتقد أن الكاتب يقصد "ابن لرجل [مسلم] بولندي مرتد" . انظر: أحمد نوري النعيمي، **اليهود والدولة العثمانية**، مرجع سابق، ص 178 .

21 . تذكر برقية السفير البريطاني السابق في إسطنبول، التي كتبها في 29 أيار/ مايو 1910، أن طلعت وجاويد «هما الوزيران الوحيدان في مجلس الوزراء اللذان يحسب لهما حساب، وهما يمثلان أيضاً قمة الماسونية في تركيا» . انظر: أورخان محمد علي، **السلطان عبدالحميد الثاني**، مرجع سابق، ص 302 .

22 . حول السيرة الشخصية لمصطفى كمال، انظر كتاب الكابتن هـ. س. أرمسترونج، **الذئب الأغبر مصطفى كمال**، مصدر سابق، ص 11 و18 ـ 19 و28 ـ 30 .

23 . انظر: أرمسترونج، **الذئب الأغبر مصطفى كمال**، مصدر سابق، ص 18 ـ 19 .

24 . حول تفاصيل احتلال الحلفاء مدينة إسطنبول والتسويات التي خضعت لها أملاك الدولة العثمانية، انظر:

J-B. Duroselle, Histoire Diplomatique de 1919 a nos jours, 7e edition (Paris: Dalloz, 1978), 33-35.

25 . أحمد نوري النعيمي، **الحياة السياسية في تركيا الحديثة (1919 ـ 1938)** (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1990)، ص 24 .

26 . انظر تفاصيل أول مؤتمر لأولئك القادة: مؤتمر أرض روم في 10 تموز/ يوليو 1919، وبروتوكول أماسيا، والميثاق الوطني الذي كتبوه في المرجع السابق، ص 17 ـ 20 .

27 . محمد عزة دروزة، **تركيا الحديثة** (بيروت: مطبعة الكشاف، 1946)، ص 28 ـ 30 .

28. المصدر السابق، ص 32.

29. كان مصطفى كمال يقول: «إن الخلافة رابط أخلاقي مقدس ومحترم في كل العالم الإسلامي»، انظر:
Gerard Groc, "La Laicite Turque" in *L'Etat de Droit Dans Le Monde Arabe* (Paris: CNRS, 1997), 182-183.

30. حول تفاصيل أوسع عن كيفية انتصار الحركة الوطنية التركية في مقاومتها لقوات الحلفاء، انظر:
J. B. Duroselle, Histoire Diplomatique de 1919 a nos jours, op. cit., 34-35.

31. عبدالجبار قادر غفور، «تاريخ تركيا المعاصر 1918 ـ 1980» في: **تركيا المعاصرة** (الموصل: مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1987)، ص 38.

32. محمد عزة دروزة، **تركيا الحديثة**، مصدر سابق، ص 31 ـ 32.

33. عبدالجبار قادر غفور، «تاريخ تركيا المعاصر 1918 ـ 1980»، مرجع سابق، ص 38.

34. Gerard Groc, op. cit., 182.

35. جاء ذلك في كتيِّب أصدره علماء الدين ومنهم الشيخ شكري أفندي، طالبوا فيه باحترام مقام الخليفة، انظر: المرجع السابق، ص 183.

36. Ibid., 183-184.

37. داجوبيرت فون ميكوش، **مصطفى كمال، المثل الأعلى** (بيروت: مطبعة الوفاء، 1933؛ ترجمة كامل ص. مسيحة عن الألمانية)، ص 356 و358.

38. حول معاهدة لوزان الموقعة في 24 تموز/ يوليو 1923 التي سوت مسألة الأراضي العثمانية، وألغت الامتيازات الأوربية في الدولة العثمانية، انظر: J. B. Duroselle, op. cit., 34-35.

39. انظر: أحمد نوري النعيمي، **الحياة السياسية في تركيا الحديثة (1919 ـ 1938)**، مرجع سابق، ص 85.

40. المرجع السابق، ص . 82.

41. Gerard Groc, op. cit., 184.

42. انظر:
Malik Mufti, "Daring and Caution in Turkish Foreign Policy," *Middle East Journal* (Washington, DC: Middle East Institute, no. 1, Winter 1998), 43.

43. Ibid, 43.

44. عرض بن لومباردي (Ben Lombardi) لكتاب:
James Pettifer, *The Turkish Labyrinth : Ataturk and the New Islam in Middle East Policy* (Washington, DC: The Middle East Policy Council, vol. 1, no. 1, 1998), 184-185.

45. Ibid., 184.

46. Malik Mufti, op. cit., 43.

47. صدر دستور عام 1924 بالقانون رقم 491، وأدخلت فيه 105 مواد، انظر:
Gerard Groc, op. cit., 185. See also: *Turkey Year Book - 1983*, op. cit., 58.

48. Gerard Groc, op. cit., 186.

وحول تفاصيل هذه الأحداث، انظر: ضابط تركي سابق، **الرجل الصنم** (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1982)، ترجمة عبدالله عبدالرحمن، ص 320 و329.

49. حول حزب التقدم الجمهوري، ومطالبه، انظر: عبدالجبار قادر غفور، **تاريخ تركيا المعاصر 1918 ـ 1980**، مرجع سابق، ص 42.

50. حول تفاصيل القمع الشامل للمعارضة ومنع الحكومة نشاط حزب التقدم الجمهوري، انظر: المرجع السابق، ص 42، وكذلك محمد عزة دروزة، **تركيا الحديثة**، مصدر سابق، ص 24 و25 و75، وانظر أيضاً: أحمد نوري النعيمي، **الحياة السياسية في تركيا الحديثة (1919 ـ 1938)**، مرجع سابق، ص 202.

51. حول تفاصيل هذه الخطوات والتشريعات الانقلابية، انظر: دروزة، **تركيا الحديثة**، ص 74-75 و87-88 و92 و98-99، وكذلك انظر:
Metin Heper, "Islam And Democracy in Turkey: Toward a Reconciliation?" *Middle East Journal* (Washington, DC: Middle East Institute, no. 1, Winter 1997), 32-33.

52. حول تأسيس الحزب الجديد والأحداث التي صاحبته، انظر:
Gerard Groc, op. cit., 189.

53. Ibid, 189.

54. حول التعديلات الدستورية الجارية في نيسان/ إبريل 1928، انظر:
Turkey Year Book -1983, op. cit., 58.

55. Gerard Groc, op. cit., 189.

56. Ibid, 190.

57. جرى التعديل الدستوري في شباط/ فبراير عام 1937، بموجب قانون رقم 3115، انظر: Turkey Year Book -1983, op. cit., 58.

58. Gerard Groc, op. cit., 190.

59. محمد محمد وفيق، **كمال أتاتورك** (القاهرة: دار الهلال، 1936)، ص 113-114.

60. حول انتخاب إينونو، انظر: أحمد نوري النعيمي، **ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا 1945-1980** (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1989)، ص 11.

61. انظر التشكيلات الوزارية في تركيا في: *Turkey Year Book, 1983*, op. cit., 74.

62. أحمد نوري النعيمي، **ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا**...، مرجع سابق، ص 13-14 و25 و28.

63. إبراهيم خليل أحمد، «الأحزاب السياسية في تركيا»، في: **تركيا المعاصرة**، مرجع سابق، ص 165.

64. Gerard Groc, op. cit., 190-191.

65. انظر: *Turkey Year Book - 1983*, op. cit., 74.

كذلك انظر: إبراهيم خليل أحمد، الأحزاب السياسية في تركيا، مرجع سابق، ص 165. وانظر أيضاً: أحمد نوري النعيمي، **ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا**، مرجع سابق، ص 32.

66. حول المناقشات المتعلقة بالتعليم الديني، انظر:
Gerard Groc, op. cit., 191-192.

67. حول انتخابات تموز/ يوليو 1946، انظر: أحمد نوري النعيمي، **ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا**، مرجع سابق، ص 38.

68. صحيفة "*Ulus*" التركية الصادرة في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1947، نقلاً عن:
Gerard Groc, op. cit., 193.

69. المرجع السابق، ص 193.

70. المرجع السابق، ص 193.

71. المرجع السابق، ص 193.

72. ظل الحزب الديمقراطي يتفوق على حزب الشعب الجمهوري في الانتخابات العامة اللاحقة خلال الفترة 1950 ـ 1960، وفي السنة الأخيرة هذه أطيح بحكم مندريس عن طريق انقلاب عسكري. حول نتائج انتخابات أيار/ مايو 1950، انظر: أحمد نوري النعيمي، **ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا**، مرجع سابق، ص 47 ـ 48.

73. حول ما قام به مندريس من أعمال لتنمية المؤسسات الدينية، انظر:
Gerard Groc, op. cit., 194.

74. أحمد نوري النعيمي، **ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا**، مرجع سابق، ص 64.

75 . فيروز أحمد، «النفوذ الإسلامي في تركيا: بين الضغوط واستجابة الدولة» في: **تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط 1، كانون الأول/ ديسمبر 1985)، ص 132 .

76 . المرجع السابق، ص 136 .

77 . أحمد نوري النعيمي، **ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا**، مرجع سابق، ص 118 .

78 . حول تصريحات مندريس هذه، وقبل ذلك حول ملاحقات بعض الشخصيات الإسلامية، انظر: Gerard Groc, op. cit., 195 .

79 . على صعيد السياسة الخارجية التركية وتحالفات تركيا العسكرية مع الدول الغربية، انظر: خليل علي مراد، «تركيا والأحلاف العسكرية» في: **تركيا المعاصرة**، مرجع سابق، ص 207 ـ 218 .

80 . حول العلاقات المتوترة بين حكومة مندريس والجيش، انظر: أحمد نوري النعيمي، **ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا**، مرجع سابق، ص 102 ـ 135 .

81 . انظر: Gerard Groc, op. cit., 196 .

82 . أحمد نوري النعيمي، **ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا**، مرجع سابق، ص 148 .

83 . إبراهيم خليل أحمد، **الأحزاب السياسية في تركيا**، مرجع سابق، ص 181 .

84 . حول نتائج انتخابات عام 1961، انظر: أحمد نوري النعيمي، **ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا**، مرجع سابق، ص 179 .

85 . Gerard Groc, op. cit., 196 .

هذا وقد أشارت المادة 57 من دستور عام 1961 إلى أنه: «ينبغي أن تكون أنظمة وبرامج ونشاطات الأحزاب السياسية مطابقة لمبادئ الجمهورية والديمقراطية والعلمانية المستندة إلى حقوق الإنسان وحرياته. . .»، انظر: أحمد نوري النعيمي، **ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا**، مرجع سابق، ص 189 .

86 . انظر : Gerard Groc, op. cit., 196 .

87 . انظر : أحمد نوري النعيمي، **ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا**، مرجع سابق، ص 187 .

88 . حصل حزب العدالة في انتخابات عام 1965 على 54٪ من أصوات الناخبين، بينما لم يحصل حزب الشعب الجمهوري إلا على 29٪، وتوزعت بقية الأصوات على حزب تركيا الجديد والحزب القومي الفلاحي، انظر المرجع السابق، ص 191 و194 .

89 . المرجع السابق، ص 191 .

90 . المرجع السابق، ص 187 و194 ـ 195 .

91 . حول انتخابات عام 1969، انظر المرجع السابق، ص 195 .

92 . حول الاضطرابات التي واجهتها تركيا في تلك الفترة، انظر المرجع السابق، ص 198 ـ 203، وكذلك انظر : إبراهيم خليل أحمد، **الأحزاب السياسية في تركيا**، مرجع سابق، ص 173 ـ 174 .

93 . حول تأسيس حزب النظام الوطني، انظر : أحمد نوري النعيمي، **ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا**، مرجع سابق، ص 203 .

94 . حول أفكار حزب النظام الوطني بزعامة أربكان، انظر : أحمد نوري النعيمي، **الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا، حاضرها ومستقبلها** (عمَّان : دار البشير، 1992)، ص 125 ـ 126 .

95 . Metin Heper, op. cit., 32-33 .

96 . إبراهيم خليل أحمد، **الأحزاب السياسية في تركيا**، مرجع سابق، ص 173 .

97 . أحمد نوري النعيمي، **ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا**، مرجع سابق، ص 203 ـ 204 .

98 . حول نتائج انتخابات عام 1974 والحكومة الائتلافية، انظر المرجع السابق، ص 209، كذلك انظر : أحمد نوري النعيمي، **الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا، حاضرها ومستقبلها**، مرجع سابق، ص 130 ـ 131 و142 ـ 143 .

99. حول تلك الأحداث التي شهدتها تركيا خلال الفترة 1973ـ1980، انظر:

Gerard Groc, op. cit., 199. See also Hale (W), Military Rule and Political Change In Turkey, 1980-1984.

وذلك ضمن الطبعة الفرنسية المعنونة:

La Turquie en transition (Paris: Maisonneuve, 1986), 155-176.

وفيما يخص مدينة (كهرمانماراش: Kahramanmarash)، فإنها تقع في جنوب شرق تركيا، حيث حصلت فيها اضطرابات بين اليمين واليسار وبين السنة والشيعة، انظر: أحمد نوري النعيمي، **ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا**، مرجع سابق، ص 219.

100. حول مشاركة حزب السلامة الوطني في الائتلافات الحكومية في السبعينيات، انظر: أحمد نوري النعيمي، **الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا، حاضرها ومستقبلها**، مصدر سابق، ص 121 و125 و143ـ145. كذلك انظر الفصل المعنون «تركيا خلال السبعينيات» في: عبدالجبار قادر غفور، **تاريخ تركيا المعاصر 1918ـ1980**، ص 64ـ69، وانظر البحث التالي المنشور في الإنترنت في موقع الـ BBC بالإنجليزية.

Nilufer Narli, the Rise of the Islamists movement in Turkey, BBC, file: //A:\narliriseislam.htm, p. 1 of 5 (Orginally Published in MERIA Journal, Middle East Review of International Affairs, vol. 3, no. 3, September, 1999)

101. حول جهود حزب السلامة الوطني في تنمية العلاقات مع العالم الإسلامي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، انظر: أحمد نوري النعيمي، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا، حاضرها ومستقبلها، مصدر سابق، ص 143. كذلك انظر: خليل علي مراد «تركيا والمنظمات الدولية» في كتاب تركيا المعاصرة، مصدر سابق، ص 204ـ205.

102. أحمد نوري النعيمي، **الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا، حاضرها ومستقبلها**، مرجع سابق، ص 149.

103. حول تفاصيل أوسع عن هذه الظاهرة، انظر المرجع السابق، ص 149ـ151.

104 . حول تفاصيل الاضطرابات بين اليمين واليسار، انظر: أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، مصدر سابق، ص 219 . كذلك انظر: General Groc, op. cit., 199.

105 . أحمد نوري النعيمي، **الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا، حاضرها ومستقبلها**، مرجع سابق، ص 150 .

106 . المرجع السابق، ص 153 ـ 154 .

107 . المرجع السابق، ص 154 .

108 . حول دستور عام 1982، انظر: *Turkey Year Book - 1983*, op. cit., 600.

109 . جلال عبدالله معوض، «الأحزاب السياسية والمشكلة الكردية في تركيا» في: **الأحزاب والتنمية في الوطن العربي وخارجه** (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997، ط 1)، ص 99 ـ 100 .

110 . خلال الفترة 1980 ـ 1983، لجأ العسكريون إلى غض الطرف عن نمو الحركة الإسلامية، وتأثيرها السياسي الذي اكتسب قوة أكبر مع عودة تركيا إلى الحكم المدني بعد انتخابات 1983، واستهدف العسكريون من ذلك استخدام الإسلام «كقوة مضادة للتنظيمات اليسارية، ومنع زحف العناصر الشيوعية إلى أجهزة الدولة»، انظر: جلال عبدالله معوض، «الأحزاب السياسية والمشكلة الكردية في تركيا»، مرجع سابق، ص 100 و181 .

111 . انظر: Ozal (T.), La Turquie en Europe (Paris: Plon, 1988), 233.

112 . Gerard Groc, op. cit., 201.

113 . انظر:

Nilufer Gole, "Secularism and Islamism in Turkey: The Making of Elites and Counter-Elites," *Middle East Journal* (Washington: Middle East Institute, vol. 51, Winter 1997), 46-47.

114 . تعتنق الأغلبية الساحقة من سكان تركيا الدين الإسلامي، فالمسلمون يشكلون أكثر من 99٪ من مجموع السكان. وكانت الطرق الصوفية تمثل الصورة التركية للدين الإسلامي في البلاد، ولها مريدون وأتباع كثيرون: بلغ عدد البكتاشيين في تركيا 13 مليون شخص، وقدر عدد مريدي الحركة الإسلامية النورسية في الثمانينيات بأكثر من مليون ونصف، وهي تعادل قوة الطريقة النقشبندية ونفوذها في تركيا، وهناك الكثير من الأتباع لطرق أخرى مثل المولوية والقادرية والسليمانجية والتيجانية والرفاعية، وظل أتباع هذه الطرق يهاجمون علمانية أتاتورك وحزب الشعب الجمهوري. لمزيد من التفاصيل، انظر: عبدالجبار قادر غفور، «الديانة والطرق الصوفية»، في: **تركيا المعاصرة**، مرجع سابق، ص 89-96، وانظر كذلك أحمد نوري النعيمي، **الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا، حاضرها ومستقبلها**، مرجع سابق، ص 23-49.

115 . Metin Heper, op. cit., 38.

116 . انظر:

Nilufer Gole, "Secularism and Islamism in Turkey: the Making of Elites and Counter-Elites," op. cit., 51-53.

117 . جلال عبدالله معوض، «الأحزاب السياسية والمشكلة الكردية في تركيا»، مرجع سابق، ص 176.

118 . المرجع السابق، ص 140 و176.

119 . المرجع السابق، ص 176.

120 . انظر:

Heller Yves. Pope Nicole, "Islam, Version Turque," *Le Monde*, 31 Mai, 1995, 14.

121 . حول الاتهامات العلمانية الموجهة إلى حزب الرفاه، انظر:

Pope Nicole, "Le Debat Sur La Laicite Pese Sur La Campagne electorale en Turquie," *Le Monde*, 23 Decembre 1995, 2.

122 . انظر :

Pope Nicole, "Les Islamistes turcs negocient leur entrée au gouvernement," *Le Monde*, 17 fevrier, 1996, 2.

123 . انظر :

Pope Nicole "Le chef du parti Islamiste turc a ete charge de former un gouvernement," *Le Monde*, 11 Janvier 1996, 4.

124 . Ibid. 4.

125 . انظر :

Jego marie, "La fragile victoire de La Turquie Laiqu," *Le Monde*, 14 mars 1996, 14.

وفي 8/ 11/ 2002 أكد فاليري جيسكار ديستان الذي يسهم في وضع مسودة دستور عام لأوربا «أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي يعني نهاية أوربا، فعاصمتها ليست في أوربا، ونحو 95٪ من سكانها خارج أوربا، وهي ليست دولة أوربية»، وردت تركيا رسمياً على تصريحات ديستان بأنه «مسيحي متشدد يعتقد أن أوربا نادياً مسيحياً». هذا وقد قررت القمة الأوربية التي عقدت في كوبنهاجن (ديسمبر 2002) تأجيل بدء المحادثات حول انضمام تركيا لمدة عامين. وسيعمد الاتحاد الأوربي لاتخاذ قرار في ديسمبر 2004 للبحث فيما إذا كانت تركيا قد لبت معايير الاتحاد، وعندئذ ستبدأ في أقرب وقت ممكن المفاوضات حول انضمام أنقرة، انظر التقريرين التاليين في موقع الإنترنت في :

BBC Arabic.com, file://A:\BBC %20 Arabic %20 News, 12/11/2002, p. 1 of 4.

BBC Arabic.com, file://c:\My Document...\ BBC Arabic News, 15/12/2002, p. 1 of 3.

وانظر أيضاً تقريراً لوكالة الأنباء الفرنسية نشر في 13/ 12/ 2002.

126 . جلال عبدالله معوض، «الأزمة السياسية التركية واحتمالات تطورها»، **السياسة الدولية**، العدد 131، كانون الثاني/ يناير 1998، ص 115.

127 . استمع أربكان إلى مطالب قدمها ممثلون عن الأكراد، وتضمنت المطالب: الاعتراف بالحقوق الثقافية للأكراد، وإيجاد الوظائف والأعمال لهم وخاصة في جنوب شرق البلاد، وإيجاد نظام قضائي عادل وغير ذلك من المطالب. هذا ويثق الكثير من الزعماء الأتراك من أصل كردي بحزب الرفاه لكونه حزباً يدين بعقيدتهم الإسلامية نفسها، وينهج منهجاً إصلاحياً، ووصل إلى السلطة عن طريق سلمي ديمقراطي، ولهذا كانت نسبة تصويت الأكراد في تركيا للحزب 6٪ إلى 7٪ في انتخابات كانون الأول/ ديسمبر 1995 البرلمانية التي حصل فيها على ما مجموعه 21.3٪ من أصوات الناخبين. انظر:

Robert Olson, "Turkey-Syria Relations Since The Gulf War: Kurds and Water," *Middle East Policy* (Washington: Middle East Policy Council, vol. V, no. 2, May 1997), 186.

128 . انظر:

Wendy Kristianasen "La gauche turque entre militaires et islamistes," *Le Monde Diplomatique*, no. 539, Feverier 1999, 14.

129 . تضمن برنامج حزب الرفاه الانتخابي في ديسمبر 1995 وعداً بإقامة «نظام عادل» يتضمن العمل على تحسين مستوى الشعب المعيشي وإيجاد حلول للأمراض السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها البلاد، مستخدماً أسلوب تقديم الخدمات العامة المجانية عن طريق الوكالات الاجتماعية للحزب؛ مثل توزيع الملابس والأغذية والوقود على المحتاجين وتقديم الخدمات الصحية لهم، وغير ذلك من الخدمات. انظر: Metin Heper, op. cit., 32-3.

130 . حاول أربكان خلال ترؤسه الحكومة التركية تحسين العلاقات مع سوريا وإيران والعراق، وعمل باتجاه تهدئة المشكلات العالقة مع دول الجوار هذه نتيجة مضاعفات الحركة الكردية المسلحة، ورأى أن هذه البلدان الثلاثة يمكن أن تتعاون في مسألة حل القضية الكردية. انظر: Robert Olson, op. cit., 185-187.

131 . Robert Olson, op. cit., 180.

132 . طبقاً لتشريع أقره الكونجرس الأمريكي، وصادق عليه الرئيس بيل كلنتون، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على الشركات التي تستثمر أكثر من 40 مليون

دولار في السنة في صناعات النفط والغاز في إيران، حول الصفقة التي عقدها أربكان مع إيران، انظر: Robert Oslon, op. cit., 187.

133. Ibid., 185.

134. انظر المقال الافتتاحي المعنون:
"Israel and Turkey Spread Alarm" *The Middle East International* (London: MEI, no. 550, 16 May 1997), 2.

135. انظر:
Pope Nicole, "L'enseignement ravive Les tensions entre Islamistes et Laics en Turquie," *Le Monde*, no. 16338 (8 Aout 1997, 2).

136. Ibid., 2.

137. Wendy Kristianasen, op. cit., 14.

138. Pope Nicole, op. cit., 2.

139. نقلت تصريح قردائي الذي كان قد أدلى به لمجلة أخبار الدفاع الأمريكية، صحيفة **العرب اليوم** الأردنية، عدد 134 (27/ 9/ 1997)، ص 7.

140. Wendy Kristianasen, op. cit., 14.

141. إن مجلس الأمن القومي صلاحيته محددة بالدستور، ويعتبر حارساً للجمهورية، ومهمته هي إبعاد التهديدين المشتركين: الإسلاميين والأكراد، والمجلس مكون من عدد متساو من العسكريين والوزراء، ويضم رئيس أركان الجيش، وقادة قوات الجيش الثلاثة البرية والبحرية والجوية، وصلاحياتهم مثل صلاحيات رئيس الوزراء ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية. ويرأس المجلس رئيس الجمهورية الذي يرجح صوته في حالة التساوي حسب الدستور، لكن ذلك كان في السابق عندما كان رئيس الجمهورية عسكرياً مهيمناً. أما اليوم فإن نفوذ العسكريين هو الطاغي على المجلس: Ibid., 14.

142 . Ibid., 14 .

143 . Ibid., 14 .

144 . حول تواطؤ إسرائيل مع حكومة بولاند أجاويد في القبض على عبدالله أوجلان، انظر التحقيق الذي نشرته مجلة لوبوان الفرنسية بعنوان:
Kurds. La Tourmente Ocalan, *Le Point* (Paris: no. 1379, 20 feverier 1999), 20-21.

145 . Wndy Krisianasen., 14 .

146 . Ibid., 14 .

147 . Ibid., 14 .

148 . Ibid., 14 .

149 . انظر:
Pope Nicole, "Nationalism Resurgent," *Middle East International* (London: MEI, no. 598, 23 April 1999), 7.

150 . حول نتائج انتخابات 18 نيسان/ إبريل 1999، انظر: Ibid., 7 .

151 . حول التصويت لنيل الثقة وعدد المقاعد التي تمتلكها الأحزاب الثلاثة المؤتلفة في الجمعية الوطنية، انظر: **تقرير وكالة الأنباء الفرنسية** الصادر في 9 حزيران/ يونيو 1999 .

152 . هذا وقد أعلن أجاويد عن نيته طرح مشروع قانون لإصلاح القطاع المصرفي بهدف ضمان إشراف أفضل على العمليات المصرفية، ومشروع قانون آخر لإصلاح نظام الضمان الاجتماعي الذي يعاني عجزاً كبيراً. وتطمح حكومته إلى تخفيض التضخم الكبير، وتحسين النظام الضريبي، و«جعل عمليات الخصخصة أكثر شفافية». انظر: المصدر نفسه.

153 . حول نتائج الانتخابات، انظر:
Pope Nicole, “Nationalism resurgent”, op. cit., 7-8.

154 . انظر تقرير وكالة الأنباء الفرنسية الصادر في 9 حزيران/ يونيو 1999، مصدر سابق.

155 . انظر تقريرين صادرين عن وكالتي رويتر، وأنباء الأناضول في 3 أيار/ مايو 1999.

156 . في الواقع أن المحكمة الدستورية كانت قد ألغت في 7 آذار/ مارس 1989 قانوناً صادراً عن البرلمان في كانون الأول/ ديسمبر 1988 يسمح للطالبات الجامعيات بارتداء الحجاب. ونتيجة لذلك شهدت عدة مدن تركية اضطرابات ومظاهرات إسلامية احتجاجاً على حظر الحجاب. واستمرت هذه المظاهرات خلال عام 1989، وتواصلت في الجامعات التركية وخارجها، واضطرت الحكومة إلى إجازة قانون صدر عن البرلمان في تشرين الأول/ أكتوبر 1990 برفع حظر الحجاب. انظر: جلال عبدالله معوض «الإسلام والعنف السياسي في تركيا 1983 - 1991» في: **ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1995)، ص155 - 156.

157 . تقرير لوكالة رويتر صادر في 12 أيار/ مايو 1999.

158 . حول حل حزب الفضيلة، انظر تقريراً نشر في موقع الإنترنت في:
BBC, file://A:\BBC Arabic News, 14/8/2001, 1.

159 . حول عدد أعضاء حزب الرفاه سابقاً، انظر: جلال عبدالله معوض، «الأزمة السياسية التركية واحتمالات تطورها»، مصدر سابق، ص120.

160 . Metin Heper, op., 42.

161 . انظر: محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات** (لندن وبيروت، رياض الريس للكتب والنشر، كانون الثاني/ يناير 1997)، ص61.

162 . انظر : المقال الافتتاحي المعنون :

Israel and Turkey Spread Alarm, op. cit., 2.

163 . انظر تقريراً بعنوان : «إسلاميون أتراك يشكلون حزباً جديداً» نشر في موقع الإنترنت في : BBC ،file://A:\BBC Arabic News, 14/8/2001, p.1 .

164 . انظر المصدر نفسه، ص2.

165 . انظر المصدر نفسه، ص1.

166 . انظر تقريراً بعنوان : «من هو رجب طيب أردوجان؟» نشر في موقع الإنترنت في :

BBC ARABIC. com, file://A:\BBC%20 Arabic %20 News, 4/11/2002, p. 2.

167 . حول نتائج الانتخابات التركية، انظر تقريراً بعنوان : «أردوجان يسعى لضم تركيا إلى الاتحاد الأوربي»، نشر في موقع الإنترنت في :

BBC ARABIC. com, file://A:\BBC Arabic News, 5/11/2002, p1 of 3.

وكذلك انظر تقريراً عن الانتخابات نشرته وكالة أنباء الأناضول في 16/ 11/ 2002، وانظر أيضاً تقريراً بعنوان «تركيا في انتظار زعيمها الجديد» في موقع الإنترنت في :

BBC, file://A:\BBC Arabic News, 6/11/2002, 3.

168 . حول الاتهام الموجه لأردوجان، انظر تقرير الـ BBC المعنون «من هو رجب طيب أردوجان؟»، المصدر السابق، ص 2.

169 . المصدر نفسه، ص 2.

170 . المصدر نفسه، ص 2.

171 . انظر تقريراً بعنوان : «فوز ساحق لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات التركية»، في موقع الإنترنت في :

BBC ARABIC. com, file://A:\BBC Arabic News, 4/11/2002, 2.

172 . انظر تقريراً بعنوان: «تركيا على مشارف عصر جديد»، نشر في موقع الإنترنت في:
BBC ARABIC. com, file://A:\BBC Arabic News, 5/11/2002, 2.

173 . تقرير لمراسل إذاعة الـBBC العربية في أنقرة أذيع في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2002، إنصات خاص.

174 . انظر تقريراً بعنوان: «تعديل الدستور التركي لصالح أردوجان»، نشر في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2002 على موقع الإنترنت في:
BBC ARABIC. com, file://A:\BBC %20 Arabic %20 News, 21/7/2003, p 1 of 2.

175 . تقرير مراسل محطة BBC في أنقرة أذيع في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2002، إنصات خاص.

176 . انظر تقريراً بعنوان: «أردوجان يشكل حكومته الجديدة»، نشر في 4 آذار/ مارس 2002 في موقع الإنترنت:
BBC ARABIC. com, file://A:\BBC %20 Arabic %20 News, 21/7/2003, p 1 of 3 .

177 . تقرير أذيع في إذاعة مونتي كارلو العربية في 9 كانون الثاني/ يناير 2003، إنصات خاص.

178 . المصدر نفسه.

نبذة عن المؤلف

خليل إبراهيم الطيار : حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من كلية القانون والعلوم الاقتصادية بجامعة مونبلييه في فرنسا عام 1979 . عمل باحثاً في مركز البحوث والمعلومات التابع لمجلس قيادة الثورة في العراق خلال الفترة 1979 ـ 1984 ، انتقل بعدها للعمل في كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد، حيث تخصص في تدريس الفكر السياسي الأوربي الحديث والمعاصر منذ ذلك الوقت حتى الآن . وعمل خلال الفترة نفسها باحثاً في الدراسات الإسرائيلية بمركز الدراسات الفلسطينية التابع لجامعة بغداد . كما درّس مادة القضية الفلسطينية والشؤون السياسية الإسرائيلية في معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية الذي كان يتخذ من بغداد مقراً له خلال الفترة 1984 ـ 1987 ، وأشرف على العديد من رسائل الماجستير في المعهد المذكور . وقد شارك د . الطيار في العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية ، وألف أكثر من 35 بحثاً منشوراً، أحدثها : «التخطيط الصهيوني ، من اللاهوتية إلى الصهيونية» (2000) ، و«كيف طبقت الصهيونية مشروعها العنصري في فلسطين؟» (1998) . كما ترجم د . الطيار عدداً من الكتب عن اللغة الفرنسية ، من بينها : «**التطور الاقتصادي في تركيا**» و«**مفهوم دول عدم الانحياز**» و«**الشرعية السياسية ، دراسة في قانون السياسة ، والمسؤولية السياسية**» .

ISSN 1682-1203





مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567 ـ أبوظبي - إ.ع.م. ـ هاتف: 971-2-6423776 ـ فاكس: 971-2-6428844 ـ e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae